ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

"الغزل والنسيج" إحياء المكانة المصرية

- توجهات فريق "بايدن".. عودة النهج التقليدي
- هل يؤثر الصراع الإثيوبي على مشروعات المياه؟
- الأسمنت المصري .. حلول لأزمة الإنتاج المعطل
- تقييم حالة التعليم المصري في الاختبارات الدولية

DEC 2020
لعدد (16)

www.ecsstudies.com

تقديرات مصرية

«الغزل والنسيج».. إحياء المكانة المصرية

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة

المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

تحرير

د. خالد حنفي

هيئة استشارية

د. محمد كمال

د. دلال محمود

د. جمال عبدالجواد

أ. مجدي صبحي

د. نهى بكر

د. رغدة البهي

إخراج فني

أحمد حسني

100 شارع الميرغني – مصر الجـديـدة – الـقـاهـرة

+20226905861| +20226905862 | +20226905863

المحتويات

الافتتاحية	نهاية 2020.. عالم أقل توترًا	6
قضايا دولية	توجهات فريق "بايدن".. عودة النهج الأمريكي التقليدي	8
	قمة "العشرين".. تعهدات متعددة وتساؤل حول الفعالية	11
قضايا الأمن والدفاع	هل يؤثر الصراع الإثيوبي على مشروعات المياه؟	16
	إيران بعد اغتيال "زاده".. ضبط نفس أم رد نوعي؟	19
قضايا السياسات العامة	اشتراطات البناء الجديدة.. مكاسب ومقترحات	24
	تقييم حالة التعليم المصري في الاختبارات الدولية	29
قضايا نوعية	خطة حكومية لاستعادة مكانة «الغزل والنسيج»	36
	الأسمنت المصري.. حلول لأزمة الإنتاج المعطل	40
كيف يفكر العالم؟	السياسة الأمريكية القادمة.. رؤى متعددة لمراكز الفكر	43
	1 - سياسة «بايدن» الخارجية.. دراماتيكية أم براجماتية؟	44
	2 - تحديات وفرص أمام «بايدن» في الداخل الأمريكي	50
بيانات وإحصائيات	مصر على مؤشر التنافسية العالمي	56

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (1) - العدد (16) - 15 ديسمبر 2020

مصنع أسمنت بالسويس

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

الافتتاحية

نهاية 2020.. عالم أقل توترًا

مع قرب انتهاء عام 2020، ينتهي معه أيضًا الكثير من موضوعات عام لم يكن هو الأفضل في التاريخ العالمي المعاصر. "أزمة الكورونا" التي سيذكرها التاريخ كنوبة "صحيان" للبشرية، لكي تدرك أن منعة الإنسان أمام المرض، كما هو أمام الطبيعة، ليست بالقوة التي كان يعتقدها الكثيرون. العام -على أية حال- يصل إلى أيامه الأخيرة، وبدأ يرى ليس فقط نورًا في نهاية النفق، وإنما خلاصًا من الجائحة على الأقل مع توالي أنباء إنتاج لقاحات دخلت إلى دور التطبيق والاستخدام.

ملف الانتخابات الأمريكية أيضًا دخل إلى مراحله الأخيرة بعد إخفاق الرئيس "دونالد ترامب" في تغيير نتيجة الانتخابات قضائيًّا، أو من خلال العبث بالمجمع الانتخابي. بات مؤكدًا أن "جو بايدن" سوف يكون الرئيس السادس الأربعين الذي سيتولى الإدارة الأمريكية اعتبارًا من ٢٠ يناير المقبل. هذا العدد من "تقديرات مصرية" مفعم بالبحث في "توجهات فريق بايدن"، والسياسات الخارجية للرئيس الجديد، والتحديات التي تواجهه في الداخل. العالم هكذا يبدو أكثر هدوءًا وأقل هلعًا، وأكثر إقبالًا على الدبلوماسية متعددة الأطراف، كما ظهر من خلال اجتماع قمة الدول العشرين في الرياض التي عكست عالم ما بعد الكورونا بجلاء كبير.

ولعل ذلك ينعكس بقدر ما على الشرق الأوسط الذي لم يجرِ فيه التورط في حرب بسبب اغتيال العالم النووي الإيراني "فخري زاده"، ولم تؤدِّ الأزمة الداخلية في إثيوبيا إلى آثار سلبية على مشروعات المياه المصرية. مصر من ناحيتها رغم الإصابات والوفيات التي لا تزال رغم تصاعدها مع بدايات فصل الشتاء، باتت تعيش مرحلة ما بعد الكورونا بالعمل الكثيف داخل الجبهة الداخلية المصرية.

هذا العدد يناقش العديد من القضايا التفصيلية ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية الهامة للمواطن المصري بالبحث في مشكلات صناعة الأسمنت المصرية، وخطة الحكومة لاستعادة مكانة صناعة "الغزل والنسيج" في مصر، وتقييم حالة التعليم المصري في الاختبارات الدولية، مع الاستمرار في فحص عملية الخروج من العشوائيات بمراجعة "اشتراطات البناء الجديدة" ومدى المكاسب التي حققها.

باختصار شديد، فإنه مع نهاية عام وبدء عام جديد، وتراجع جائحة (كوفيد-١٩) بتأثيرات اللقاحات الجديدة؛ فإن روح البناء تسود في الداخل المصري، والتطلع إلى إقليم أكثر هدوءًا في الشرق الأوسط، وعالم أقل توترًا عما كان عليه أثناء فترة الرئيس "ترامب". وهكذا فإن التطلع إلى رياح العودة إلى بعض مما كان معتادًا ليس مستبعدًا!

قضايا دولية

- توجهات فريق "بايدن".. عودة النهج الأمريكي التقليدي
- قمة "العشرين".. تعهدات كبيرة وتساؤل حول الفعالية

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (16) - 15 ديسمبر 2020

توجهات فريق "بايدن".. عودة النهج الأمريكي التقليدي

شرع الرئيس المنتخب "جو بايدن" في اختيار فريق العمل المعاون له في إدارة الملفات الداخلية والخارجية، لا سيما مع اقتراب موعد تولي مهام منصبه رسميًّا في 20 يناير 2021. إذ اختار الشخصيات المرشحة لمناصب وزير الخارجية، ومستشار الأمن القومي، ورئيس جهاز الأمن الداخلي، ومدير المخابرات الوطنية، ومندوب واشنطن لدى الأمم المتحدة. وعكست تلك الاختيارات -في مجملها- عودة للنهج التقليدي الأمريكي، سواء على المستوى المؤسسي أو الخارجي أو الاقتصادي.

* أحمد السيد - * عبدالمنعم علي
باحثان بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

سياسة خارجية تقليدية

- شكّل تسمية الرئيس المنتخب "جو بايدن" لـ"أنتوني بلينكين" لتولي حقيبة الخارجية، عودةً إلى سياسة خارجية تقليدية، خاصة وأن "بلينكين" كان من أكثر الشخصيات نفوذًا في السلك الدبلوماسي في عهد الرئيس الأسبق "أوباما"، حيث أشرف على المجالات الرئيسية للسياسة الخارجية، كما لعب دورًا في تشكيل استراتيجية واشنطن تجاه الشرق الأوسط، كما صاغ رد وزارة الخارجية الأمريكية حول ضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا والحرب في "دونباس" في عام 2014.
- تبلور فكر "بلينكين" حول أهمية العمل على تعزيز الإجراءات المتبادلة مع المؤسسات العالمية، والمزج بين التواضع والثقة على المسرح العالمي، كي يتم إعداد مقاربة شاملة لحل المشكلات العالمية، خاصة أنه يؤمن بأن الولايات المتحدة لن تستطيع بمفردها حل مشكلات العالم، وحتمية الحوار والشراكة مع الآخرين لمواجهة التحديات العالمية.
- تحقيقًا لدمج العمل الأمني والتحرك الخارجي، جاء اختيار "بايدن" لـ"جيك سوليفان" لشغل منصب مستشار الأمن القومي، وذلك لمحاولة المزج

بين صياغة مقاربة أمنية وسياسية متوازنة في التعاطي مع الإشكاليات الدولية. ويُعد "سوليفان" أحد مهندسي الاتفاق النووي مع إيران، وبالتالي فمن المرجح أن يعمل على تقويض التحركات الإيرانية في امتلاك الأسلحة النووية عبر إبرام اتفاق ملزم يتعاطى مع مستجدات الوضع الراهن، وبما يحول دون امتلاك إيران للقنبلة النووية، وهو ما عبّر عنه "بايدن" أكثر من مرة.

- اختار "بايدن" السيدة "أفريل هينز"، النائب السابق لمستشار الأمن القومي للرئيس "أوباما"، لتكون أول امرأة تشغل منصب مدير جهاز المخابرات الوطنية، وذلك تعظيمًا للاستفادة من الخبرات السابقة، وفي الوقت نفسه اختار أيضًا "ليندا توماس جرينفيلد" لتكون سفيرة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، وهي من أصول إفريقية، الأمر الذي يُشكل اختلافًا تامًّا مع "ترامب" الذي طردها من وزارة الخارجية في 2017.

فريق اقتصادي ليبرالي

- بادر "بايدن" لاختيار فريقه الاقتصادي، حيث لوحظ أن هناك عودة مرة أخرى للفريق المنتمي لحقبة الرئيس "أوباما" والمنتمي بالأساس إلى المدرسة الاقتصادية الليبرالية. وتجلى ذلك في اختيار "جانيت يلين" لتتولى وزارة الخزانة، وقد شغلت سابقًا رئيسة للاحتياط الفيدرالي، وتُعد بذلك أول امرأة تتبوأ هذا المنصب على مدار 231 عامًا.

- استكمالًا للفريق الاقتصادي الجديد، فقد تم تعيين "سيسيليا روس" لتترأس مجلس المستشارين الاقتصاديين، وتعتبر أول امرأة سوداء تتولى هذا المنصب، وقد شغلت سابقًا عضوًا في هذا المجلس إبان فترة الرئيس الأسبق "باراك أوباما"، إلى جانب أنها عملت في المجلس الاقتصادي الوطني بالبيت الأبيض خلال إدارة "بيل كلينتون". كما تم اختيار "نيرا تاندين" في منصب مديرة مكتب الإدارة والميزانية في البيت الأبيض.

- جاء اختيار "بايدن" لسبع نساء لمهام الاتصالات داخل البيت الأبيض، ليعزز نهج تمكين المرأة، كما تم تحديد المهام الخاصة بهذا الفريق، تحت رئاسة السيدة "كيت بيدينجفيلد" التي كانت تشغل منصب مديرة الاتصالات لمكتب "بايدن" خلال فترة "أوباما"، وتتمثل بصورة كبيرة في التواصل الداخلي والتعامل مع الرأي العام الأمريكي، في محاولة لاستمالة الداخل لدعم سياسات "بايدن" المستقبلية.

نهج متباين

المتأمل لفريق العمل الخاص بالرئيس المنتخب يجد نهجًا متباينًا في التشكيل ذاته عما كان في إدارة "ترامب"، ومن ذلك:

1) توسيع قاعدة التمثيل العرقي والجندري، الذي يعكس بصورة كبيرة حجم التغييرات التي طرأت على الولايات المتحدة خلال فترة "ترامب"، وبالتالي فإن التوجه نحو التنوع واحتواء الأعراق المختلفة داخل المجتمع بمثابة أداة لعودة الانخراط الأمريكي التقليدي على الساحة الدولية.

2) العودة مرة أخرى إلى مبادئ الليبرالية، وتجلى ذلك في اختيارات الفريق الاقتصادي، في رسالة مفادها أن هناك عودة إلى الاقتصاد القائم على الليبرالية الموجهة بالأساس نحو العمل على استعادة الهيمنة الاقتصادية العالمية، فضلًا عن تمكين العمال كأداة للنمو الاقتصادي.

3) تباين توجهات فريقي عمل "بايدن" و"ترامب"، إذ يرتكن الأول إلى الجانب المؤسسي في

الإدارة، كما سيسعى للتركيز على دور واشنطن ومصالحها، في ضوء التعاون العالمي، خاصة وأن إدارة "بايدن" ترى أن العالم عبارة عن تحالف عالمي تقوده الولايات المتحدة، ويستند إلى المؤسسات الدولية انطلاقًا من القيم الديمقراطية الغربية المشتركة، وذلك بعدما كانت إدارة "ترامب" تركز على شعار "أمريكا أولًا" والذي نتج عنه عزلة واشنطن عالميًّا، ومقاربة القضايا والملفات بصورة ترتهن إلى العلاقات الشخصية مع الرؤساء والقادة الأجانب.

4) يشي فريق "بايدن" بتبلور توجه سياسي واضح حول إصلاح العلاقات المتوترة بين الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، بما يعني العودة مرة أخرى للتحالفات والاتفاقيات الدولية، كما هو الحال بالنسبة لاتفاقية باريس للمناخ التي يطرح "بايدن" بشأنها خطة بقيمة 2 تريليون دولار لتحقيق أهداف خفض الانبعاثات الغازية في إطار مؤسسي، فضلًا عن العودة إلى منظمة الصحة العالمية، والتنسيق معها في قالب من العمل الجماعي لمواجهة جائحة كورونا.

مخرجات متوقعة

يُمكن بلورة عدة ملاحظات حول المخرجات المتوقعة من فريق "بايدن" في ضوء توجهاته السياسية والاقتصادية، من أبرزها:

- العودة الأمريكية للنهج المؤسسي مرة أخرى من خلال الاتفاقيات أو المؤسسات الدولية، والتركيز على قضية المناخ ومنظمة الصحة العالمية، حيث ينتمي فريق "بايدن" للمدرسة الكلاسيكية في التفاعلات الخارجية التي تستهدف عودة التحالفات التقليدية، واستعادة الدور القيادي الأمريكي، والامتثال للمبادئ الليبرالية الأمريكية، وبالتالي بلورة سياسة خارجية أمريكية جديدة لكسر العوائق والحواجز التي تحول دون عودة "واشنطن" للعمل بفعالية في السياق العالمي.
- بلورة استراتيجية لتعزيز المكانة الاقتصادية العالمية للولايات المتحدة، حيث ينظر فريق "بايدن" إلى أن تحقيق ذلك سيكون عبر إعادة الانخراط في التجارة الحرة العالمية، ما يجعل العلاقات مع الصين ستكون بمثابة الاختبار الأصعب، حيث سيتعين على فريق "بايدن"، الذي اعتاد على علاقات ودية بشكل كبير في عهد "أوباما"، أن يتعامل مع بكين التي تُعد الأكثر صراحة في تحدي الهيمنة الأمريكية والأكثر رفضًا لحقوق الإنسان، خاصة وأن الشخصيات التي تم اختيارها تتبنى مواقف مؤيدة للتجارة الحرة.
- **يظل في الأخير** أن ثمة عائقًا أمام فريق "بايدن" يتمثل في موافقة مجلس الشيوخ على تلك الاختيارات، وذلك في حال استمرت الأغلبية الجمهورية في المجلس، والتي لن يتم حسمها قبل الخامس من يناير القادم نظرًا لإجراء انتخابات فرعية في ولاية جورجيا. وبالرغم من أن المجلس يصدق عادة على ترشيحات الرئيس أيًّا كانت الأغلبية به، إلا أن أجواء الاستقطاب الحزبي الموجودة حاليًّا في الولايات المتحدة قد تجعل موافقة مجلس ذي أغلبية جمهورية أمرًا ليس بالسهولة المتوقّعة.

قمة "العشرين".. تعهدات متعددة وتساؤل حول الفعالية

برغم الآمال الكبيرة التي رافقت انعقاد القمة الخامسة عشرة لمجموعة العشرين افتراضيًّا للمرة الأولى في السعودية، يومي 21 و22 نوفمبر 2020؛ إلا أنّ مخرجاتها لم تتناسب مع التداعيات الحادة للأزمة الاقتصادية العالمية بعد جائحة كورونا،فضلًا عن التساؤل حول مدى فعاليتها. وإن كان ذلك لا يمنع من أن مخرجات القمة طرحت تعهدات تتعلق بدعم اقتصادات الدول الأشد فقرًا، والتأكيد على عدالة توزيع اللقاحات لمواجهة كورونا.

* الشيماء عرفات
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

قضايا أساسية

- ركزت قمة العشرين على ثلاثة محاور هي: تمكين الإنسان، والحفاظ على كوكب الأرض، وتشكيل آفاق جديدة. وفي إطار ذلك، تمت مناقشة قضايا من قبيل: دعم النمو الاقتصادي العالمي، وحماية حرية التجارة الدولية، وتعزيز آليات الرقابة الخاصة بأسواق المال العالمية، وتغير المناخ، وأسواق العمل وقوانينها، ونشر التقنية، وتنظيم الهجرة، ومحاربة الإرهاب؛ إلا أن تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي كان المحور الأبرز لنقاشات القمة.
- أوصت القمة بمراجعة إمكانية شطب بعض ديون الدول الأشد فقرًا، فضلًا عن استمرار تعليق مدفوعات خدمة الدين حتى يونيو 2021، لا سيما وأن مجموعة العشرين كانت قد بادرت بتخفيف أعباء ديون 46 دولة، عبر تأجيل تلك المدفوعات في عام 2020 بقيمة 5.7 مليارات دولار. أضف إلى ذلك، دعمت المجموعة مبادرة بنوك التنمية متعددة الأطراف بـ٧٥ مليار دولار للدول النامية والفقيرة، ومن أبرزها: البنك الدولي، وبنك التنمية الآسيوي، وبنك التنمية الإفريقي، وبنك الاستثمار الأوروبي، وبنك التنمية الإسلامي.

- حث "ديفيد مالباس" -رئيس البنك الدولي- زعماءَ العالم خلال قمة مجموعة العشرين على تقديم المزيد من "الإعفاء الدائم للديون" للدول الأفقر لأنه بدون المساعدة سترتفع مستويات الفقر، ما قد يؤدي إلى حالات تخلف غير منظم عن سداد الديون. فيما قالت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي "كريستالينا جورجيفا"، إن الإطار المشترك الجديد الذي أقره قادة مجموعة العشرين في القمة يجب تنفيذه "بشكل سريع وفعال"، وذكرت أنه "للمضيّ قدمًا يجب علينا أيضًا مساعدة تلك البلدان التي لا يشملها إطار العمل لمعالجة مواطن الضعف المتعلقة بالديون حتى تصبح اقتصاداتها أكثر مرونة".

- أكدت مجموعة العشرين بذلَ الجهود لضمان وصول لقاحات فيروس كورونا المستجد إلى الجميع بطريقة عادلة و"بتكلفة ميسورة"، وتلبية الاحتياجات التمويلية المتبقية بشأن هذه اللقاحات. وأوضحت المجموعة أنها ساهمت حتى الآن بأكثر من 21 مليار دولار لمكافحة الوباء، بما في ذلك إنتاج اللقاحات وتوزيعها. في الوقت نفسه، أشارت دول المجموعة إلى أنها ضخت 11 تريليون دولار في النظام الاقتصادي العالمي للحد من الآثار السلبية للوباء، ودعم الشركات لحمايتها من الإفلاس والحفاظ على الوظائف، وخفض معدلات الفقر، بسبب التداعيات المستمرة للوباء التي كبدت الاقتصاد العالمي خسائر تجاوزت قيمتها 14 تريليون دولار.

- حول التجارة والضرائب على الاقتصاد الرقمي، أشار قادة مجموعة العشرين إلى دعمهم عمليةَ إصلاح منظمة التجارة العالمية في الفترة التي تسبق المؤتمر الوزاري الثاني عشر للمنظمة، وأقروا بالمساهمة التي قدمتها مبادرة الرياض بشأن مستقبل منظمة التجارة، كما اتفقوا على السعي لإيجاد حل قائم على الإجماع من أجل نظام ضريبي دولي عادل ومستدام وحديث بحلول منتصف عام 2021. على جانب آخر، دعمت المجموعة تعزيز بيئة منفتحة وعادلة وغير تمييزية تستهدف حماية المستهلكين، وتمكينهم من مواجهة التحديات المتعلقة بالخصوصية، وحماية البيانات، وحقوق الملكية الفكرية والأمن.

- أكد بيان مجموعة العشرين على الحاجة إلى أنظمة تجارية متعددة الأطراف، إذ أشار إلى أن المجموعة تهدف إلى "بيئة تجارة واستثمار حرة وعادلة وشاملة، وغير تمييزية، وشفافة، ويمكن التنبؤ بها ومستقرة"، و"مواصلة العمل لضمان تكافؤ الفرص لتعزيز بيئة أعمال مواتية".

- قدم ولي العهد السعودي الأمير "محمد بن سلمان" في نهاية قمة 2020 اقتراحًا بعقد قمتين لمجموعة العشرين سنويًّا في المستقبل؛ إحداهما افتراضية في منتصف العام، والثانية شخصية في نهاية العام.

مخرجات محدودة

برغم أن قمة مجموعة العشرين جاءت في ظل تأزم اقتصادي عالمي بسبب كورونا، لكن مخرجاتها لم تكن على مستوى هذا الظرف الحرج، مثلما كان الحال في القمة التي رافقت الأزمة المالية العالمية في 2008، ويرجع ذلك إلى اعتبارين:

(1) عمق الأزمة الاقتصادية العالمية بعد كورونا، حيث ينسب العديد من الخبراء الفضل إلى مجموعة العشرين في عامي 2008 و2009 في

المساعدة على تجنب الاقتصادات العالمية في التحول إلى الحمائية بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008. إذ وافقت دول مجموعة العشرين -آنذاك- على إجراءات إنفاق بقيمة 4 تريليونات دولار لإنعاش اقتصاداتها، ورفضت الحواجز التجارية، ونفذت إصلاحات بعيدة المدى بالنظام المالي، وضاعفت ميزانية صندوق النقد الدولي، مما ساهم في تجاوز الأزمة. في المقابل، فإن الانكماش الاقتصادي الراهن إثر أزمة كورونا يُعد -من وجهة نظر الخبراء- أخطر من أزمتي "الكساد الكبير" في ثلاثينيات القرن الماضي، والأزمة المالية العالمية عام 2008، ومع ذلك زادت معدلات الحمائية في الاقتصاد العالمي.

(2) تصاعد خلافات دول مجموعة العشرين، ومنها: الحروب التجارية بين الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي، والخلاف الصيني-الياباني في بحر الصين الجنوبي، والخلاف التركي-الأوروبي، والخلاف البريطاني مع دول الاتحاد الأوروبي، والخلاف السعودي-التركي. فكل تلك الخلافات أضعفت بلورة برامج ومشاريع طموحة للنظام الدولي ما بعد كورونا.

- يظل أن النظام العالمي يواجه تحديات أسهمت في غياب الاتفاق الدولي على مواجهتها، لكن مع ذلك يبقى التساؤل: هل سيشكل وصول رئيس أمريكي جديد "بايدن" إلى البيت الأبيض، يؤمن بالمؤسسية الدولية، ويرغب في عودة القيادة الأمريكية للعالم، مدخلًا لفاعلية لمجموعة العشرين؟ أم إن مشكلات النظام العالمي أصبحت أكثر تجذرًا من مجرد تغيير في رأس القيادة السياسية الأمريكية؟.

مجموعة العشرين.. في سطور

G20 تشكل مجموعة العشرين جسرًا للتواصل بين الدول الناشئة والدول الصناعية الكبرى لمناقشة القضايا المرتبطة بالاقتصاد العالمي، ومحاولة دفع النمو العالمي.

G20 تمّ توسيع أجندة المجموعة في السنوات الأخيرة لتشمل المؤثرات في الاقتصاد العالمي كالتغيير المناخي، وسياسات التنمية، وأسواق العمل وقوانينها، ونشر التقنية، والهجرة، وقضية اللجوء، ومحاربة الإرهاب.

G20 تضم مجموعة العشرين: الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، الهند، إندونيسيا، إيطاليا، اليابان، المكسيك، جمهورية كوريا، روسيا، المملكة العربية السعودية، جنوب إفريقيا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي.

G20 تشكّل دول مجموعة العشرين قرابة 80% من الناتج الاقتصادي العالمي، وحوالي 75% من إجمالي التجارة العالمية، وما يزيد على 60% من سكان العالم، بما يجعلها التجمع الاقتصادي الأكبر في العالم.

G20 بدأت المجموعة أعمالها عام 1999 ببرلين، على خلفية الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، وتصاعد الأزمات المالية العالمية، والتي لا تؤثر حصرًا على مجموعة الدول السبع الكبار فقط، مما مهد لتوسيع أعمال المجموعة.

G20 تم تمثيل الدول في مجموعة العشرين بوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية للدول العشرين، ولكن كان الظهور الأول لقادة ورؤساء مجموعة العشرين في عام 2008، بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية بعد الأزمة المالية العالمية.

قضايا الأمن والدفاع

- هل يؤثر الصراع الإثيوبي على مشروعات المياه؟
- إيران بعد اغتيال "زاده".. ضبط نفس أم رد نوعي؟

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (16) - 15 ديسمبر 2020

هل يؤثر الصراع الإثيوبي على مشروعات المياه؟

قد يؤثر الصراع الممتد بين الحكومة الإثيوبية وإقليم التيجراي على المشروعات المائية، وعلى رأسها سد النهضة، لكن هذا التأثير له طبيعة مزدوجة، فمن المتوقع أن تعمل إثيوبيا على توظيف الصراع لعرقلة مسار مفاوضات السد مع مصر والسودان، لكن قد يفرض –في المقابل- أولويات على الحكومة لتحويل جزء من ميزانيتها للمواجهات العسكرية على حساب إتمام المشروعات المائية في التوقيتات السابق تحديدها.

* عبد المنعم علي
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مستجدات ضاغطة

- يشكل قرار الحكومة الإثيوبية بالتدخل العسكري في إقليم تيجراي شمال إثيوبيا منذ الرابع من نوفمبر 2020، متغيرًا رئيسيًّا في المشهد السياسي قد يؤثر على قضايا أخرى مثل المياه، إذ يمثل هذا الصراع العرقي عقبة أمام مساعي أديس أبابا للعب دور قيادي في القرن الإفريقي ودول حوض النيل، واحتكار توليد وتصدير الطاقة الكهربائية في المنطقة عبر بناء عدة سدود مائية، ومنها سد النهضة.
- تأتي أزمة إثيوبيا على خلفية التناقضات الداخلية حول السياسات العرقية لرئيس الوزراء "آبي أحمد" منذ قدومه للسلطة عام 2018، إذ توجه مؤخرًا إلى حل تحالف الجبهة الديمقراطية لشعوب إثيوبيا الذي تسيطر عليه "جبهة تيجراي" ليحلّ مكانه "حزب الازدهار". ثم تحول إلى الصراع العسكري مع إقليم التيجراي والذي يبدو أنه ممتد، وقد يتحول لحرب عصابات. فبرغم إعلان قوات الحكومة الإثيوبية الفيدرالية سيطرتها على "ميكيلي" عاصمة إقليم تيجراي

في الثامن والعشرين من نوفمبر 2020، فلا تزال الحرب قائمة، ولعل هذا الوضع الراهن سيمتد تأثيره على التفاعلات الخارجية لإثيوبيا، خاصة مع كل من السودان والصومال وإريتريا.

- قد يؤدي الخلل في توازنات العلاقات العرقية في إثيوبيا إلى التأثير على مسار التنمية وقدرة الحكومة على إتمام المشاريع التنموية المختلفة، حيث إن إطالة أمد الصراع في التيجراي قد يستنزف مجهود الجيش الإثيوبي، ويتسبب في وجود مناطق فراغ أمني في مناطق مضطربة مماثلة في إثيوبيا، خاصة في "أوروميا" و "وبينيشانغول غوموز".

خريطة توضيحية لإقليم تيغراي في إطار النطاق الإقليمي

تغيير الأولويات

- قد تقود الرغبة في احتواء حالة الصراع الداخلي في إثيوبيا إلى أولويات جديدة في إدارة رئيس الوزراء "آبي أحمد" تتجلى في فرض السيطرة داخليًا، والتركيز على مجابهة التحديات العرقية المختلفة ومساعي الانفصال الداخلية، وهو الأمر الذي سيتطلب معه تخصيص ميزانية أكبر للتسليح وتمويل الحرب داخل هذا الإقليم، وإعطاء أولوية لفرض السيطرة للحيلولة دون الانزلاق في حالة عدم الاستقرار.

- قد تمتد الرغبة الإثيوبية في زيادة الإنفاق على العمليات العسكرية داخل إقليم تيجراي، ليس فقط للسيطرة على الأوضاع داخل هذا الإقليم، بل في ظل الهاجس الإثيوبي من احتمال تعرض سد النهضة لضربات عسكرية مختلفة، خاصة وأن هذا السد يتواجد في منطقة متاخمة لإقليم تيجراي.

- أن استمرار الصراع مع التيجراي قد يؤثر حتمًا على استكمال عملية بناء سد النهضة، وكذلك باقي السدود المزمع إنشاؤها في إثيوبيا، وذلك على الرغم من أن هناك توجهًا عامًا لدى الحكومة يستهدف استكمال البناء الخاص بسد النهضة، بل إن هذا الصراع قد يؤثر على مسار تنفيذ المشروعات المتعلقة بالبنية التحتية، ومن ثم الاستثمار الأجنبي.

- في ظل محدودية الموارد، من الصعب على إثيوبيا العمل بالتوازي نحو تحقيق الاستقرار الداخلي واستكمال بناء سد النهضة الذي بات يعتمد بصورة كبيرة على الموازنة العامة للدولة وتبرعات المواطنين -عقب إطلاق الحكومة الإثيوبية حملة لجمع التبرعات من الإثيوبيين- بعيدًا عن المنح والتمويل الخارجي، كل ذلك يئول في نهاية المطاف إلى التأثير على خطط التنمية المستقبلية، وما يرتبط بها من إنشاء عدد من السدود المائية.

- من المحتمل في ضوء ذلك التغيير في المشهد السياسي الإثيوبي، أن يتم تأجيل بناء سد النهضة لفترة مما يُفقد الحكومة الحالية المصداقية أمام الرأي العام الداخلي، ويجهض مساعي التنمية المختلفة التي تطمح إثيوبيا لتحقيقها جراء بناء تلك السدود.

عرقلة المفاوضات

- إن المُلاحظ لمسار التفاوض حول سد النهضة يجد تعنتًا من إثيوبيا حيال التوصل لاتفاق قانوني ملزم لكافة الأطراف حول قواعد ملء وتشغيل السد، ولعل هذا النهج المتعنت في التفاوض دفع السودان لإعلان انسحابها من تلك المفاوضات في التاسع عشر من نوفمبر (2020).

- انطلاقًا من إجماع التكتلات السياسية الإثيوبية حول جدوى السد والطموح الشعبي لتحقيق التنمية؛ فإن ملف المفاوضات لن يشهد أي مرونة تحقق مصالح الأطراف الثلاثة (مصر، والسودان، وإثيوبيا)، وذلك تحسبًا لتصاعد الغضب الشعبي وزيادة الضغوطات الداخلية ضد "آبي أحمد" لكون هذا المشروع بمثابة مشروع قومي لكافة الإثيوبيين، وأن أي مرونة ستبديها إثيوبيا ستصبح محل انتقاد من جانب القوى السياسية الداخلية.

- قد تتسبب السياسات المتبعة من جانب حكومة "آبي أحمد" الرامية لتعميق الانقسامات العرقية والسياسية في إثيوبيا بصورة أو أخرى في تأخر مسار التفاوض حول سد النهضة، وإعاقة مسار التوصل إلى حل مُرْضٍ للأطراف المختلفة.

- يظل أنه من المرجح أن توظف حكومة إثيوبيا الصراع مع التيجراي لخدمة أجندتها، والمماطلة في عمليات التفاوض حول سد النهضة، وهو النهج الذي اعتادت اتباعه الحكومة الإثيوبية كما حدث سنة 2018 التي شهدت تغييرات في السلطة أدت إلى تأجيل المفاوضات لأشهر. وما يؤشر على المرواغة الإثيوبية لكسب مزيد من الوقت، انتهاء الاجتماع الذي جمع بين كل من وزارة الري والموارد المائية المصرية ونظيرتها الإثيوبية حول سد النهضة في الثاني والعشرين من نوفمبر 2020 إلى اتفاق تُعد بموجبه كل دولة تقريرًا يوضح وجهة النظر المختلفة نحو دفع مسار التفاوض، دون أن يحقق هذا الاجتماع تقدمًا يُذكر في خضم ملف التفاوض حول سد النهضة.

إيران بعد اغتيال "زاده".. ضبط نفس أم رد نوعي؟

تم اغتيال العالم النووي الإيراني "محسن فخري زاده"، يوم 27 نوفمبر 2020، في ظل إدانة دولية، وأعلنت إيران نواياها للرد على هذا الاغتيال. ورغم عدم إعلان أية جهة مسئوليتها، فإن الاتهامات تتجه إلى إسرائيل، الأمر الذي يُنذر باحتمالات تصعيد الموقف بالمنطقة. فمع تغير الإدارة الأمريكية قد تتجه إيران إلى تحريك الموقف والضغط لرفع العقوبات الأمريكية عليها، أو اكتساب بعض الأوراق التفاوضية إذا ما اضطرت لعودة التفاوض حول الاتفاق النووي.

* شادي محسن
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

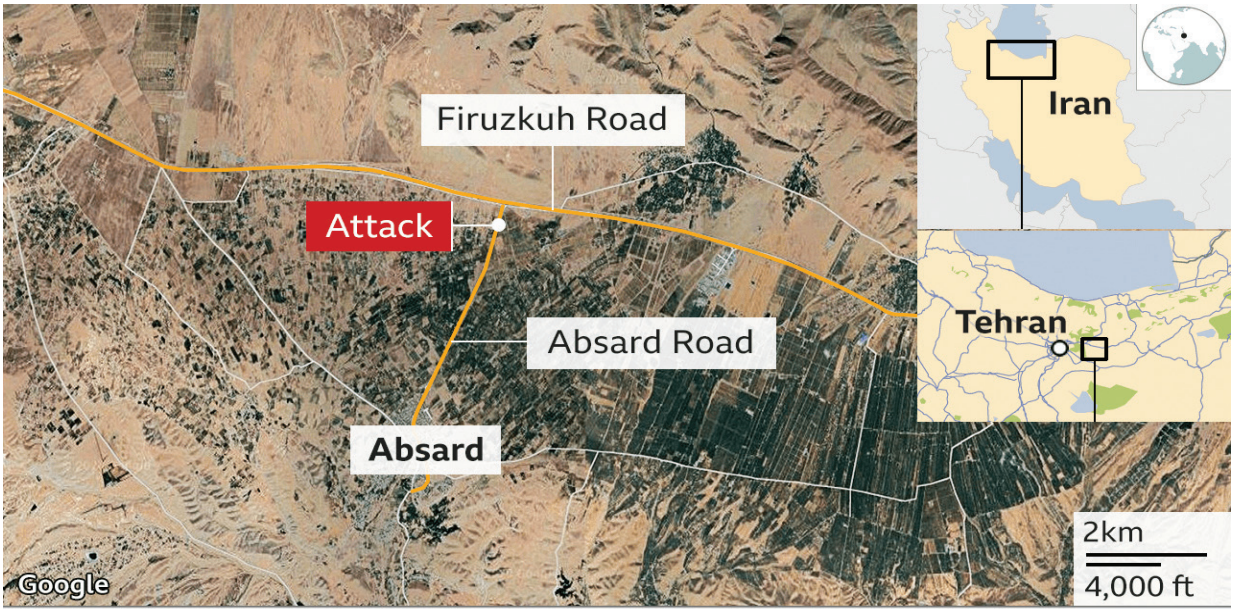

لماذا اتهام إسرائيل؟

لم تعترف إسرائيل أو الولايات المتحدة بضلوعها رسميًّا في عملية اغتيال "محسن فخري زاده"، لكن الاحتمالات ترمي إلى تورط تل أبيب في الحادث لعدة دوافع، من أبرزها:

- **دفع إيران للتصعيد بالمنطقة:** يسيطر على صانع القرار الإسرائيلي قلق متزايد من نية الإدارة الأمريكية الجديدة (برئاسة "جو بايدن") استئناف المفاوضات مع إيران بشأن الاتفاق النووي ورفع العقوبات الاقتصادية عنها. لذلك قد تدفع إسرائيلُ إيران للقيام برد فعل تصعيدي يقوض أي نية دولية لتقديم صيغ توافقية مع النظام الإيراني، وهو ما ظهرت ملامحه الأولى بالفعل بإلزام البرلمان الحكومة الإيرانية برفع تخصيب اليورانيوم حتى 20%، وبضرورة الانسحاب الإيراني من الاتفاقية إذا لم يتم رفع العقوبات عن إيران.

- **دفع التعاون الإقليمي المضاد:** تستهدف إسرائيل حثّ إيران للتصعيد لدفع العلاقات بينها وبين دول الخليج إلى مزيد من التعاون والتنسيق. ربما يبرر ذلك في تسريب إسرائيل للقاء السري في السعودية الذي جمع "نتنياهو"، ووزير الخارجية الأمريكي "مايك بومبيو"، وولي العهد السعودي "محمد بن سلمان".

تحولات سريعة

لم تمر ساعات على حادث اغتيال العالم النووي حتى اتهمت طهران إسرائيل بضلوعها في الاغتيال، ووعدت بردٍّ قاسٍ، ومن ثم جاءت التحولات على النحو التالي:

- **مواجهة بين الإصلاحيين والمحافظين:** يلوح في الداخل الإيراني مواجهات سياسية بين تياري الإصلاحيين والمحافظين قبل الانتخابات الرئاسية في يونيو 2021؛ إذ يرى الإصلاحيون أن حل

إعداد: الباحث. وفقًا لموقع Forbes, News Report.

- **محاولة ضبط الداخل الإسرائيلي:** لا ينفصل حدث اغتيال "محسن فخري" عما يدور بالساحة السياسية في إسرائيل، التي تشهد تفاعلات حادة بين الحكومة الإسرائيلية والمعارضة، وقد تهدد مستقبل "نتنياهو" السياسي، ولكن يبدو أن هذه المحاولة تبوء بالفشل بعد نجاح المعارضة في تقديم قانون "أوّلي" يدعو لحل الكنيست والذهاب إلى انتخابات مبكرة.

الأزمة الاقتصادية في إيران هو رفع العقوبات الاقتصادية بعد استئناف المفاوضات بشأن الاتفاق النووي. بينما يرى معسكر المحافظين أن الرهان على إدارة "بايدن" غير مُجدٍ، بخلاف فشل الإصلاحيين في إدارة موارد البلاد.

- **تحرّك عسكري أمريكي وإسرائيلي وتلويح إيراني:** تراكمت جملةٌ من المؤشرات التي تصطبغ بطابع عسكري بعد الإعلان عن حادث الاغتيال، فقد

أعلن البنتاجون عودة حاملة الطائرات "يو إس إس نيمتز" إلى الخليج العربي وقطع بحرية أخرى (28 نوفمبر). كما أعلن الجيش الإسرائيلي استنفاره العسكري على حدوده الشمالية ونشر بطاريات القبة الحديدية في أنحاء متفرقة.

- لم تبعد إيران عن تلك المؤشرات، لكنها اكتفت بالإشارات اللفظية التي تفيد بقوتها الدفاعية البحرية التي بإمكانها صد التهديدات في الخليج العربي، والتي جاءت على لسان "روحاني" في اجتماعه مع مجلس وزرائه، كما هدّد المرشد الأعلى لإيران "علي خامنئي" بأن إيران ستتمسك بحقها في الرد، ومعاقبة المسئول عن الاغتيال. بدوره، دخل "حزب الله" اللبناني في المشهد، وبعث برسالة تهديد للجيش الإسرائيلي، إذ تعمد اختراق الأجواء الإسرائيلية أثناء تدريبات عسكرية إسرائيلية بواسطة طائرة مسيرة.

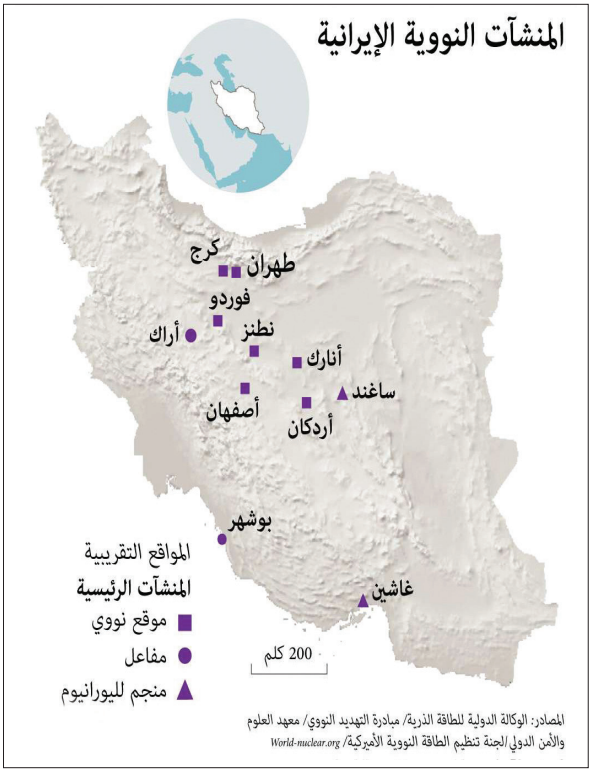

بدائل طهران

يمكن تحديد رد الفعل الإيراني حسب مسارين اثنين، هما:

- **أولًا- مسار ضبط النفس:** يدرك صانع القرار الإيراني أن إسرائيل وإدارة "ترامب" تدفعان طهران إلى رد فعل عسكري يُبرر استخدام ضربة عسكرية أمريكية عنيفة على الأراضي الإيرانية، وبالتحديد المفاعلات النووية. لذا قد تستمر طهران في صبرها الاستراتيجي وتأجيل الثأر من اغتيال عالمها النووي؛ وقد يدفعها لذلك أمران:

- **1 - التخبط الأمني الإيراني،** كما ظهر في نجاح عدد من عمليات الاغتيال على أراضيها، مثل القيادي التابع لتنظيم "القاعدة" والعالم النووي الإيراني. أو بعد اغتيال قائد فيلق القدس "قاسم سليماني" الذي تسبب مقتله في فوضى التنظيم الاستراتيجي داخل إيران، أو بين إيران ووكلائها في المنطقة، خاصة في العراق وسوريا.

- **2 - المتغيّرات الداخلية المرتبطة بمقدرات إيران القومية**، خاصة في المجال الاقتصادي، إذ تعاني إيران من تضخم حاد في سعر عملتها المحلية، وتضخم في الأسعار، وارتفاع نسبة البطالة، والعجز في الموازنة، وهو ما يلزم إيران بترميم منظوماتها النقدية والمالية، التي لا تتحمل عبء كوارث ونكبات جديدة بعد أزمة (كوفيد- 19).

ويشجع إيران على هذا المسار تصريحات المسئولين الأمريكيين السابقين، خاصة المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية "جون برينان" بعد اغتيال العالم النووي، إذ وصفه بـ"العمل الإجرامي المتهور للغاية"، كما دعا طهران للتمهل حتى صعود الإدارة الأمريكية الجديدة. ويلزم الانخراط في هذا المسار تحييد

سيناريو توسيع البرنامج النووي قبل وصول "جو بايدن" إلى الحكم في 20 يناير 2021.

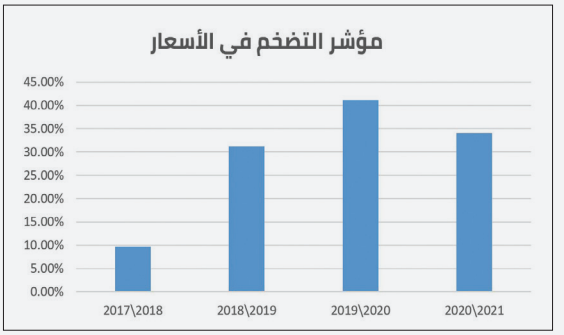

إعداد: الباحث، المصدر: البنك الدولي.

- **ثانيًا- تنفيذ ضربة عسكرية نوعية:** يخشى النظام الإيراني برئاسة "حسن روحاني" جراء استمرار الضربات الأمريكية-الإسرائيلية المتواصلة على أراضيه من أمرين اثنين: **(1)** نقل المعركة إلى الأراضي الإيرانية بدلًا من العراق وسوريا. **(2)** استمرار توظيف المحافظين لتلك الضربات سياسيًّا بما يقوض أرصدة الإصلاحيين السياسية في استحقاقات انتخابية مقبلة.

- لذا قد تلجأ إيران إلى تحييد سيناريو المواجهة العسكرية المباشرة، واللجوء إلى تنفيذ ضربة عسكرية نوعية ضد إسرائيل؛ كونها المتهم الرئيسي في خطاب إيران الرسمي، أو دول الخليج وخاصة السعودية والإمارات. قد يُفسر ذلك البيانات الإسرائيلية الصادرة لمواطنيها في العواصم الخليجية والأوروبية للحذر من استهدافهم في عمليات تصفية، كما يُفسر سرعة البيانات الخليجية لنفي تورطها في اغتيال "فخري زاده".

- ولا يستبعد الهجوم السيبراني الإيراني على إسرائيل، خاصة أن العشرات من الشركات الإسرائيلية أعلنت تعرضها لاختراق سيبراني وسرقة بيانات العملاء، واضطرارهم لدفع فدية للمسئولين عن هذا الهجوم. كما يمكن قراءة اختراق "حزب الله" (3 ديسمبر 2020) للأجواء الإسرائيلية على أنها رسالة تنذر بفتح جبهة عسكرية ضد إسرائيل من الناحية الشمالية، قد يكون مستهدفها الاستراتيجي هو نقل المعركة مع إسرائيل مرة أخرى على الجبهة السورية واللبنانية، وليس على الأراضي الإيرانية.

- **ختامًا**، يمكن القول إن الدوافع وراء عملية الاغتيال كانت سياسية أكثر منها أمنية متعلقة بتقدم إيران من عدمه في برنامجها النووي. إذ تستهدف تلك العملية تضييق البدائل لدى طهران في المرحلة المقبلة، ودفعها لاتّباع سياسات أكثر وضوحًا تجاه منطقة الخليج، ربما يُفسر ذلك دعوة "بايدن" لضم دول الخليج للاتفاق النووي مع إيران لضمان استقرار الوضع في المنطقة. وأخيرًا، من المرجّح أن تؤجل إيران ردة فعلها إلى ما بعد الانتهاء من دراسة تنفيذ ضربة نوعية ضد إسرائيل أو دول الخليج بغية ترميم منظومة الردع في الإقليم، ولحين تسلّم الإدارة الأمريكية الجديدة مهامها، والتأكد من توجّهاتها تجاه إيران.

قضايا السياسات العامة

- اشتراطات البناء الجديدة.. مكاسب ومقترحات
- تقييم حالة التعليم المصري في الاختبارات الدولية

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (16) - 15 ديسمبر 2020

اشتراطات البناء الجديدة.. مكاسب ومقترحات

يترقب قطاع التشييد والبناء في مصر خلال شهر ديسمبر 2020 الإعلان عن اشتراطات البناء الجديدة، لمعاودة أنشطته التي تم وقفها بقرار حكومي منذ أواخر مايو الماضي. ويعوّل الكثيرون على الاشتراطات المنتظرة، لإحداث نقلة نوعية في بيئة السكن والحياة الحضرية في مصر. فلماذا تُشكل هذه الاشتراطات أهمية كبيرة في مواجهة البناء العشوائي، فضلًا عن طبيعة الاشتراطات المقترحة، وكيف يمكن تفعيلها حال صدورها؟.

* مصطفى عبداللاه
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تجذر العشوائية

- بدأت التجمعات العمرانية العشوائية وغير المخططة في الظهور على أطراف المدن المصرية في مطلع القرن العشرين، وذلك بالتزامن مع تزايد أعداد المهاجرين الريفيين القادمين إلى المدينة بحثًا عن عمل، وللاستفادة من الخدمات العامة المتاحة. وأخذت تلك الظاهرة تتنامى على مدار العقود اللاحقة، لكنها شهدت تصاعدًا كبيرًا منذ ستينيات القرن الماضي، حيث أدى الانفجار السكاني الذي شهدته البلاد إلى تزايد الطلب على المساكن الجديدة. بينما لم تكن الدولة قادرة على توفير ما يكفي من المساكن من خلال الاستثمارات الحكومية، أو التنظيم الفعال لاستثمارات القطاع الخاص، ما أدى إلى التوجه للبناء العشوائي على ما توفر من الأرض سواء داخل المدن أو على أطرافها.

- لم يقتصر البناء العشوائي على الأحياء والمناطق التي يسكنها أبناء الطبقات الفقيرة فقط، فأغلب الأحياء الراقية بالمدن المصرية طالتها يد التشوه العمراني، بسبب التنامي المتزايد لحاجة المواطنين. لهذا يعاني أكثر من 96% من المدن المصرية من عشوائية البناء، فوفقًا لدراسة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في عام 2016، فإن قرابة 40% من الكتلة العمرانية بمدن مصر تعاني من عشوائية التخطيط والبناء، وهو ما يعادل 160,800 فدان من الأرض، كما لوحظ أن محافظات القاهرة الكبرى الثلاث إضافة إلى الإسكندرية كانت الأكثر احتواء للمساحات العشوائية بإجمالي 64,600 فدان.
- لم تتوقف أضرار البناء العشوائي عند تشويه العمران المصري، بل إنها أثّرت سلبًا على نمط الحياة للمواطنين، على صعيد التزاحم الشديد، وتقليص نصيب الفرد من المساحة العمرانية، وضعف جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطن، والاكتظاظ المروري، بل إن مرافق الصحة أصبحت تعاني ضغطًا كبيرًا، ناهيك عن افتقار محافظات الجمهورية -باستثناء القاهرة- لمناطق الترفيه والتنزه العامة، كالحدائق والمتاحف والمجمعات التجارية ودور العرض السينمائي.

مساحة المناطق العشوائية في محافظات مصر " بالفدان"

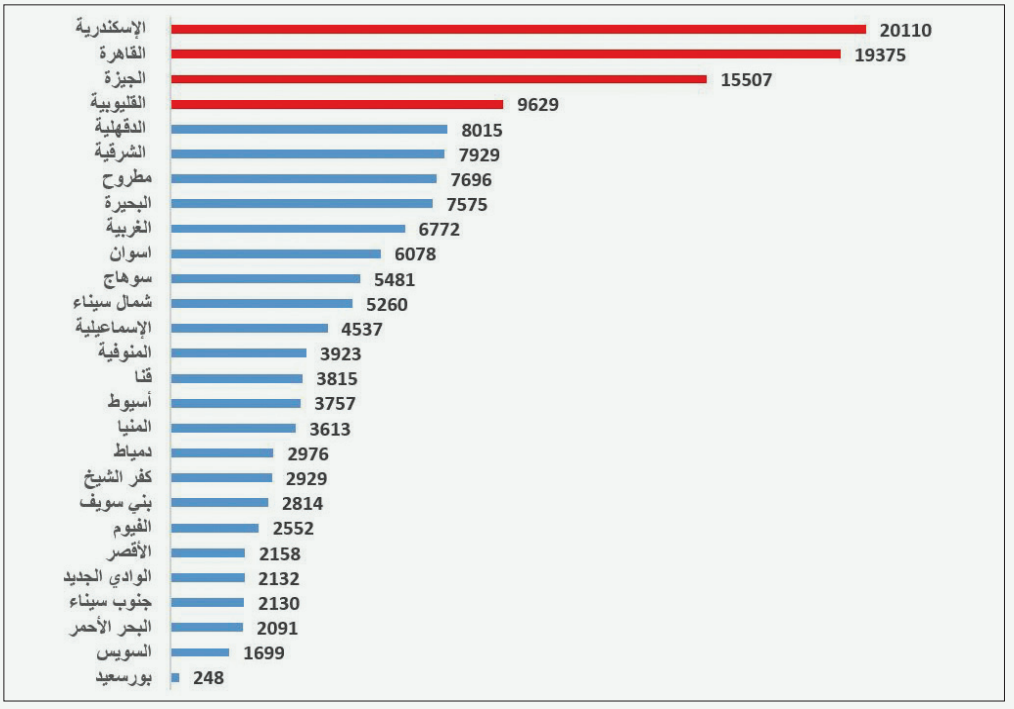

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

عدد مواقع الترفيه العامة المتوفرة بكافة مدن الجمهورية عام 2018م

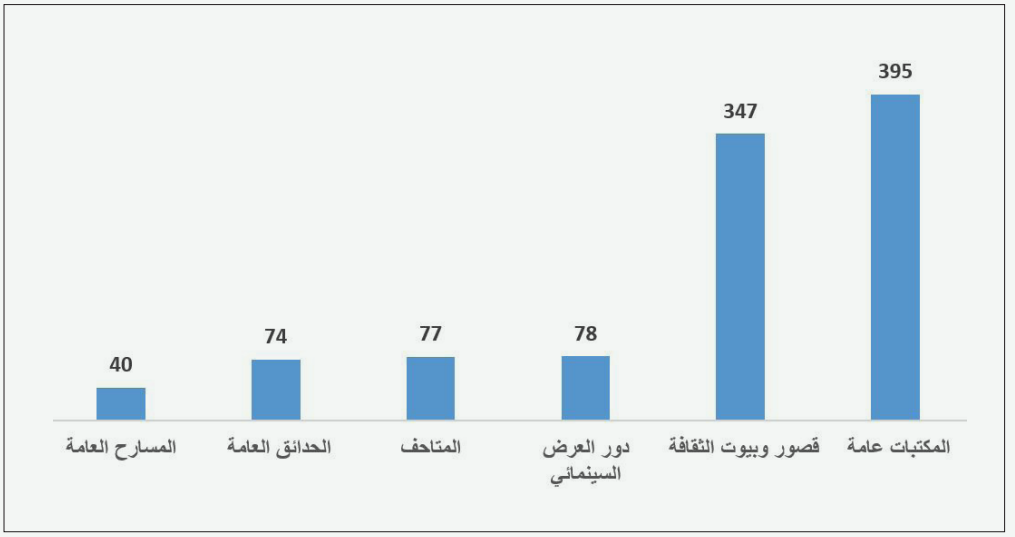

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

مواجهة حكومية

- في مواجهة ظاهرة البناء العشوائي، طرحت الحكومة المصرية في منتصف عام 2020 تصورًا مقترحًا لإصدار اشتراطات البناء الجديدة، بحيث تقوم كل جامعة إقليمية بدراسة حالة المدن والتجمعات الحضرية، في إطار المحافظة التابعة لها، لتصدر بذلك اشتراطات توضح أنواع وأعداد المنشآت المطلوب تشييدها في إطار كل مدينة أو تجمع حضري.

- من المنتظر أن تتنوع اشتراطات البناء الجديدة بين منع كامل لكافة أشكال البناء في بعض المناطق الحضرية، ومنع جزئي للتشييد بمناطق أخرى، خاصة ما يتعلق بإنشاء المباني السكنية، فيما ستتمتع بعض المناطق بحالة من السماح الكامل لتشييد كافة أنواع المباني، لكن وفق الضوابط التي تحددها الدراسات، وأيضًا وفق ما يقره قانون البناء رقم 119 لسنة 2008.

- كان من المنتظر أن يتم الإعلان عن النموذج الأوّلي لاشتراطات البناء الجديدة الخاصة بمحافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية قبل 24 نوفمبر 2020. ففي هذا التاريخ، انتهت مدة سريان قرار الحكومة الصادر بتاريخ 28 مايو 2020، والذي قضى بوقف كافة أعمال البناء لمدة ستة أشهر، حتى تتسنى الفرصة للمتخصصين من أجل العمل على كتابة الاشتراطات البنائية الجديدة. لكن التأخر في إعلان تلك الاشتراطات دفع برئاسة مجلس الوزراء إلى التصريح الضمني على لسان المتحدث الرسمي باستمرار حالة وقف البناء وإصدار التراخيص، حتى إشعار آخر.

- في محاولةٍ لتخفيف حالة الأزمة التي يعيشها قطاع التشييد والبناء، أعلنت بعض المحافظات موافقتها على استئناف أعمال البناء التي صدرت رخصها الإنشائية قبل يونيو 2020، على شرط ألا يتجاوز ارتفاع المبنى المشيد 5 طوابق خلال

الفترة الحالية، وأن يُسمح باستكمال باقي الأدوار المنصوص عليها في ترخيص البناء بعد إصدار الاشتراطات البنائية الجديدة، لكن هذا القرار لم يلقَ قبولًا واسعًا بين أصحاب التراخيص، حيث فضل أغلبهم الانتظار حتى يتم الإعلان الرسمي عن الاشتراطات البنائية.

- يُعزَى التأخر في إعلان الاشتراطات البنائية الخاصة بمحافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية إلى استحواذ تلك المحافظات على 34% من جملة المناطق العشوائية في مصر، ما يُصعب عمل اللجان الفنية المشكلة، من أجل دراسة وتسجيل الاشتراطات البنائية الجديدة، ثم عرضها على القيادة السياسية، واعتمادها من قبل المجلس الأعلى للتخطيط.

مكاسب الاشتراطات

- من المتوقع أن تسهم اشتراطات البناء الجديدة حال إصدارها في إحداث تغييرات شاملة على شكل العمران المصري، فعلى مستوى القطاعات الإدارية (مثل الأحياء والمدن الصغيرة) سوف يتم التصريح ببناء أنواع معينة من المباني، ومنع أخرى، وذلك تبعًا لاحتياج المواطنين بكل قطاع. كما ستتم تغييرات كبيرة على عملية استخراج تصاريح البناء، حيث سيجري تقسيمها إلى ثلاث مراحل، يبدأ أولها باستخراج بيان صلاحية الموقع للبناء، ثم يتبعها إصدار ترخيص البناء الخاص بموقع العمل، وتختتم تلك المراحل باستلام شهادة صلاحية المبنى للاستخدام، وذلك بعد المعاينة النهائية من قبل الجهة المختصة.

- قد تُسهم أيضًا الاشتراطات الجديدة للبناء في تغير شكل وتصميم المباني التي ستنشأ مستقبلًا، حيث سيُراعَى لأول مرة نظام البناء على حصة أو جزء من الأرض، ويُساعد هذا النظام في وجود مساحات فاصلة بين المباني المتجاورة، ما يرفع جودة الوحدات السكنية الموجودة بالمبنى، بفضل دخول الهواء النقي وأشعة الشمس، كما سيتم بموجب الاشتراطات إنقاص ارتفاعات المباني الجديدة عما كانت تسمح به الاشتراطات المماثلة في الماضي.

- ستُسهم كذلك الاشتراطات في ضبط عملية استخدام المباني، حيث لن يسمح بتشغيل الأنشطة التجارية أو الخدمية في الشوارع الضيقة، وذلك لعدم تعطيل الطريق العام، بالإضافة إلى ذلك لن يسمح بتحويل العقار السكني إلى تجاري تحت أي ظرف، وستقوم السلطات المحلية بتشجيع المواطنين على إنشاء الجراجات العامة أو ساحات انتظار السيارات، وذلك للعمل على حل مشكلة التكدس التي تشهدها الطرق.

مقترحات للتفعيل

على الرغم من المكاسب التي تطرحها اشتراطات البناء في ضبط التشوه العمراني، فإن ثمة مقترحات يمكن طرحها بغية تفعيل تلك الاشتراطات على أرض الواقع، من أبرزها:

- استغلال الفترة الانتقالية التي ستلي مرحلة إطلاق الاشتراطات الجديدة في إشراك أطراف السوق العقاري من المشيدين العقاريين، والمتخصصين العلميين، سواء علماء الهندسة أو الاقتصاد، والمجتمعات المحلية في كل محافظة، وذلك لاستيضاح آرائهم حول فاعلية الاشتراطات البنائية، وذلك لدرء أي معوقات أو سلبيات متوقعة.

- توسيع إطار الاشتراطات البنائية الجديدة لتشمل تخصيص مساحات من الأرض للمتنزهات الخضراء

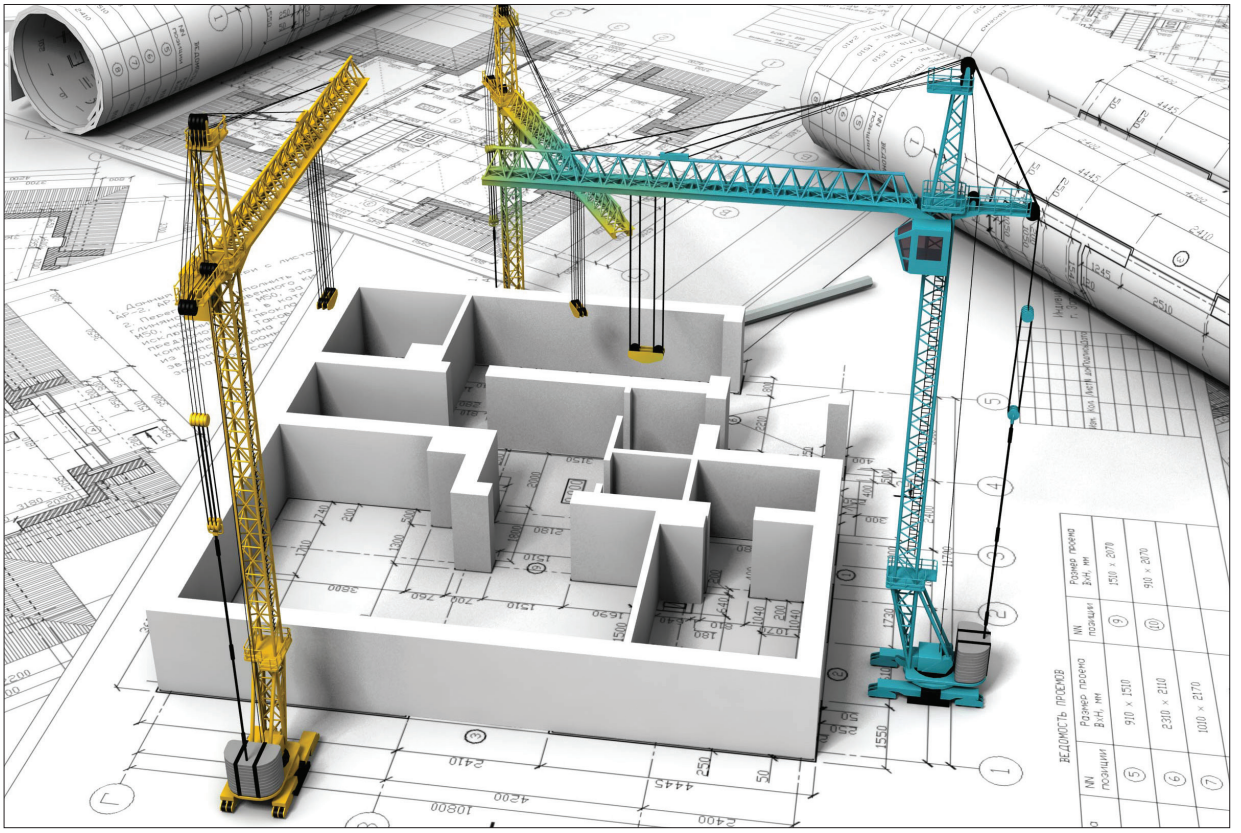

والمناطق الترفيهية المختلفة، وذلك أسوة بالتوجه الحكومي الذي يتم تفعيله حاليًّا لتوفير مناطق الجراجات وساحات انتظار السيارات.

- ضم عدد أكبر من المتخصصين العلميين في مسألة وضع وتعديل الاشتراطات البنائية الجديدة، حيث يجب أن يشارك خبراء النقل واللوجستيات، وأيضًا خبراء البيئة والاستدامة، بالإضافة إلى خبراء الاقتصاد، في صياغة تلك الاشتراطات لوضع النموذج الأمثل من الخدمات, وذلك لتحقيق أقصى استفادة لكل منطقة.

- تطوير استراتيجية إعلامية وخلق قنوات تواصل فعالة مع المواطنين لتعريفهم بأهمية ودور اشتراطات البناء الجديدة في تطوير المجتمع، وهو ما من شأنه أن يقضي على حالة اللغط المتوقعة فور إعلان الاشتراطات.

- إتاحة قدر مناسب من الحرية في يد المحافظين بما يسمح لهم بتعديل اشتراطات البناء الخاصة بمحافظاتهم، تبعًا لحالة النمو السكاني والاقتصادي، وتبعًا للظروف العمرانية والبيئية والجغرافية التي تتميز بها كل محافظة.

- تطوير نظام الحصول على تراخيص البناء، لضمان الفاعلية، ولتقليل فرص الفساد للحد الأدنى، مع تأسيس منظومة رقابية قوية تحكم سيطرتها على عملية تفعيل اشتراطات البناء الجديدة، من خلال عمل لجان تفتيش ومتابعة مشتركة يتم تشكيلها من جهاز الرقابة الإدارية وجهاز الشرطة المصري والهيئة الهندسية للقوات المسلحة وقطاع التفتيش بوزارة الإسكان.

تقييم حالة التعليم المصري في الاختبارات الدولية

تعد الاختبارات الدولية من وسائل تقييم الدول لمستوى طلابها في القراءة والرياضيات والعلوم، مقارنةً بمعايير الإنجاز الدولية، حيث تكشف عن بعض جوانب النظام التعليمي، وتزود صناع القرار بالبيانات اللازمة لتصويب السياسات التعليمية، فضلًا عن رصد التقدم في سياسات وزارات التعليم لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لتطوير النظام التعليمي. فما هو تقييم مشاركة الطلاب المصريين في هذه الاختبارات الدولية؟.

*** محمود سلامة**
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

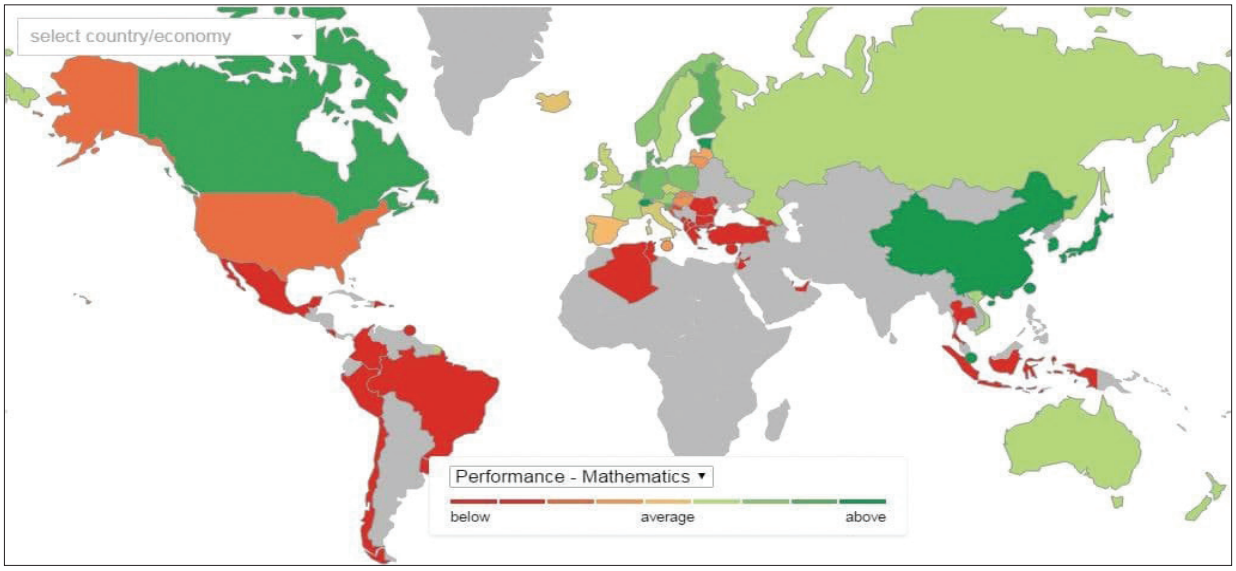

أبرز الاختبارات وشروطها

ثمة مجموعة من الاختبارات الدولية لتقييم مستوى الطلاب، ومن أبرزها ما يلي:

- **1 - اختبار التقدم في القراءة (PIRLS):** هي دراسة دولية تشرف عليها الجمعية الدولية لتقييم التحصيل التربوي (IEA)، لتقارن بين الدول المشاركة من حيث قدرة طلاب الصف الرابع في مهارات القراءة بلغتهم الأم. يتكون اختبار "بيرلز" من نصين يشملان قصة أو حكاية واقعية، ونص معلوماتي يتناسب مع مستوى هذه المرحلة، ويقرأ الطلاب النصين، ويجيبون عن أسئلة الاختبار بهدف قياس عمق فهم الطالب، ويُمنح الطلاب 80 دقيقة، هي مدة الاختبار، للقراءة والإجابة عن أسئلة النصين.

ولا يكون هذا الاختبار موحدًا على جميع الطلاب، حيث إن هناك خمسة نصوص أدبية وخمسة نصوص معلوماتية يتم توزيعها على 13

كراسة اختبار مختلفة تحتوي كل منها على نص أدبي ونص معلوماتي، على أن يكون مستوى صعوبة الثلاث عشرة كراسة واحدًا تقريبًا. وعُقد الاختبار للمرة الأولى في عام 2001، ليتم عقده بصورة دورية كل خمس سنوات، وسوف يشارك في الدورة المقرر تنظيمها عام 2021 حوالي 60 دولة من مختلف أنحاء العالم، مع اختلاف مستوياتهم الاقتصادية واختلاف ثقافاتهم ولغاتهم ونظم التعليم لديهم.

- **2 - اختبار العلوم والرياضيات (TIMSS):** هي دراسة تقييمية دولية تشرف عيلها الجمعية الدولية لتقييم التحصيل التربوي (IEA)، وتستهدف رصد الاتجاهات الدولية في تحصيل مادتي الرياضيات والعلوم لدى تلاميذ الصفين الرابع والثامن من التعليم الأساسي. تعتمد الدراسة على نوعين من الأدوات، هما: اختبارات معرفية لتقييم أداء التلاميذ في الرياضيات والعلوم، واستبيانات لجمع المعلومات حول البيئة التعليمية المرتبطة مباشرة بتعليم وتعلم المادتين، على النحو التالي:
  - اختبارات تتكون من مجموعات مختلفة من الأسئلة الرياضية في (الأعداد، الجبر، الهندسة، السلاسل والعلاقات) والعلمية (الأحياء، الكيمياء، الفيزياء، والجيولوجيا).
  - استبيان التلميذ في نسختين: نسخة للصف الرابع وأخرى للصف الثامن (الثاني الإعدادي).
  - استبيان للمدرس في ثلاث نسخ: مدرس العلوم، ومدرس الرياضيات، ومدرس المادتين معًا.
  - استبيان لمدير المدرسة في صيغتين: مدير المدرسة الابتدائية، ومدير المدرسة الإعدادية.
  - عُقد هذا الاختبار للمرة الأولى في عام 1995 للصفين الرابع والثامن، ليُعقد بصورة دورية كل أربع سنوات، ولكنه عُقد في عام 1999 للصف الثامن فقط.
- **3 - البرنامج الدولي لتقييم الطلاب PISA:** هو مجموعة من الدراسات التي تشرف عليها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)

كل ثلاثة أعوام بهدف قياس أداء الأنظمة التربوية في الدول الأعضاء والشركاء، ويهدف إلى تقييم وقياس المهارات المعرفية للطلاب في عمر 15 سنة. ويشتمل الاختبار على العلوم والرياضيات والقراءة، مع التركيز في كل دورة على مادة معينة، ويستغرق الاختبار ساعتين، كما يتاح بعدة لغات منها العربية.

وعُقد الاختبار للمرة الأولى في عام 2000، حيث ركز على الرياضيات، بينما ركز في 2003 على العلوم، وفي 2009 على القراءة، ليعقد بشكل منتظم كل ثلاث سنوات في الفترة ما بين 2012 و2018، وكان تركيزه في كل مرة على مجال واحد من المجالات الثلاثة بنفس الترتيب السابق.

- **يوضح الجدول التالي الفرق بين الاختبارات الثلاثة من حيث الفئات العمرية والفترة البينية لكل اختبار، ومجالات التركيز، والجهة المشرفة على الاختبارات.**

وجه المقارنة / الاختبار	الفئة العمرية	الفترة البينية للاختبار	المجالات	الجهة المشرفة على الاختبار
PIRLS	الصف الرابع (10 سنوات)	5 سنوات	القراءة	الجمعية الدولية لتقييم التحصيل التربوي (IEA)
TIMSS	الصف الرابع (10 سنوات) الصف الثامن (14 سنة)	4 سنوات	الرياضيات العلوم	الجمعية الدولية لتقييم التحصيل التربوي (IEA)
PISA	15 سنة	3 سنوات	القراءة العلوم الرياضيات	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

- ثمة شروط أساسية وضعتها الجمعية الدولية لتقييم الإنجاز التربوي (IEA) كي تتمكن نظم التعليم في الدول المختلفة من المشاركة في برامج التقييم الدولية، وتتعلق هذه الشروط بطبيعة العينة التي ستطبق عليها أدوات الدراسة من حيث العمر والمرحلة الدراسية، وكذلك التنظيم المدرسي، والمعلمون وخبراتهم السابقة، وآلية تطبيق أدوات الدراسة من اختبارات واستمارات متنوعة. كما تحتاج الدول المشاركة إلى تعيين مدير مشروع وطني يقوم بإجراء الدراسات الاستقصائية في السياق الوطني.

- ولا يُعد الاشتراك في هذه الاختبارات الدولية مجانيًّا، فالدول الراغبة في المشاركة عليها دفع مبالغ تتراوح بين 205 آلاف يورو لاختبار (PISA)، و115 ألف دولار و115 ألف يورو لاختبار (PIRLS)، و112.5 ألف دولار و112.5 ألف يورو لاختبار (TIMSS) لكل مرحلة عمرية.

تقييم مشاركات مصر

لم تكن مصر ضمن الدول التي تشارك بشكل منتظم في الاختبارات الدولية، منذ إطلاقها عام 1995، وكانت أولى المشاركات في 2003 بعد الحصول على التمويل المطلوب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع أربع دول عربية أخري، هي: لبنان، واليمن، وفلسطين، وسوريا. ويمكن تفصيل مشاركات مصر في التقييمات الدولية، فيما يلي:

- **1 - المشاركة في اختبار العلوم والرياضيات TIMSS:** هو أكثر الاختبارات الدولية التي شاركت فيها مصر لأربع مرات، في أعوام 2003، و2007، و2015، و2019. ولم تشارك مصر في 2011، بسبب الظروف التي كانت تمر بها البلاد وقتها، أما اختبار 2019، فمن المتوقع أن تظهر نتيجته في الثامن من ديسمبر 2020. وبرغم أن هذا الاختبار يتم على فئتين من الطلاب، هما: طلاب الصف الرابع الابتدائي، وطلاب الصف الثاني الإعدادي؛ إلا أن مصر لم تشارك إلا في فئة واحدة هي الصف الثاني الإعدادي.

  - **اختبار (2003):** حققت مصر في أول محاولة متوسط (406) في الرياضيات، وهو أقل من المتوسط العالمي (467) لتحل بالمرتبة 36 من بين 45 دولة، أما في العلوم فقد حققت مصر متوسط (421) وهو أقل من المتوسط العالمي (474)، لكن تفوقت على ست دول عربية شاركت في الاختبار، ولم تسبقها سوى الأردن والبحرين.

  - **اختبار (2007):** انخفض أداء الطلاب في الرياضيات لتحقق مصر متوسط (391) أقل من المتوسط الدولي وقتها (500) لتحقق

المرتبة 38 من بين 49 دولة، أما في العلوم، فقد انخفض الأداء ليبلغ المتوسط الذي حققه الطلاب المصريون (408) والذي يبتعد كثيرًا عن المتوسط العالمي الذي ارتفع إلى (500) لتحل مصر في المرتبة 41 من إجمالي 49 دولة.

- **اختبار (2015):** كان المتوسط الذي حققه الطلاب المصريون مشابهًا تقريبًا لمتوسط عام 2007، حيث حققوا متوسطًا قدره (392)، في حين كان المتوسط العالمي (500)، متفوقين على طلاب الأردن والمغرب والسعودية، أما في العلوم فقد انخفض مستوى الطلاب المصريين بشكل كبير ليحققوا متوسطًا قدره (371) مبتعدين عن المتوسط العالمي (500) بشكل كبير ويحلوا في المرتبة قبل الأخيرة متخلفين عن كل الدول العربية التي شاركت في الاختبار، ومتجاوزين دولة وحيدة هي جنوب إفريقيا.

- **2 - المشاركة في اختبار القراءة PIRLS:** شاركت مصر في هذه الدراسة مرة واحدة في عام 2016، وكانت النتائج ضعيفة، حيث حلت مصر بالمرتبة 49 من إجمالي الدول التي شاركت في الاختبار والبالغ عددها 50 دولة. وحقق الطلاب المصريون في الصف الرابع الابتدائي متوسطًا يبتعد كثيرًا عن المتوسط العالمي في مستوى القراءة، حيث حققوا (330) نقطة، في حين بلغ المتوسط العالمي (500) نقطة. وقد أشارت نتائج هذا الاختبار إلى أن 69٪ من طلاب الصف الرابع في مصر لا يستوفون حتى المستوى المنخفض في القراءة. ومن المقرر أن تشارك مصر في اختبار (2021) الذي تعقد عليه الوزارة آمالًا كبيرة في تحقيق تقدم عن المستوى الذي حققه الطلاب في اختبار (2016) بعد تطبيق نظام التعليم الجديد.

مستوى أداء الطلاب المصريين في اختبار (TIMSS 2003،2007،2015)

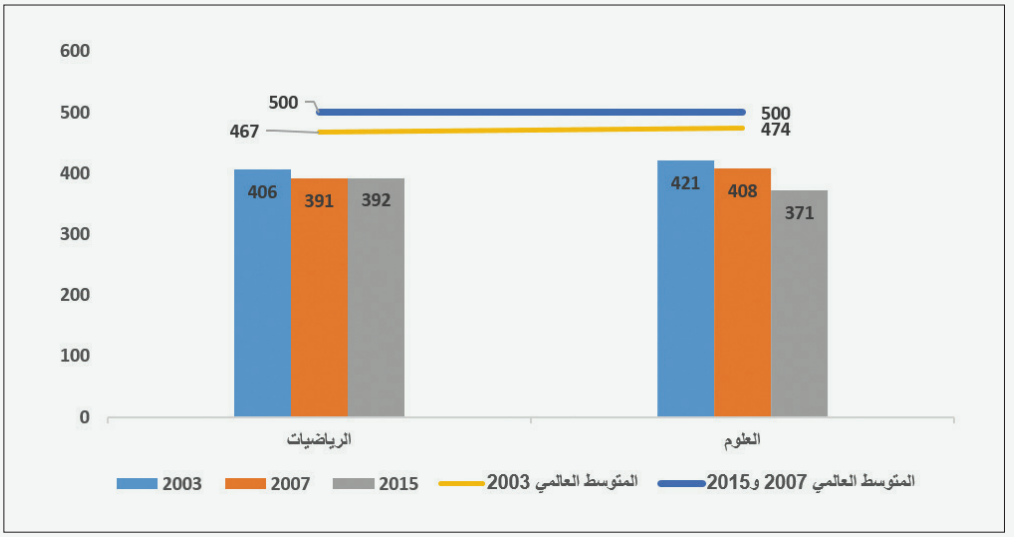

- **3 - المشاركة في اختبار تقييم الطلاب PISA:**
لم تشارك مصر في أي من اختبارات PISA التي بدأت منذ عام 2000، ولكن وزارة التربية والتعليم قررت المشاركة بدءًا من الاختبار المقرر عقده في 2021، حيث شكلت وزارة التعليم لجنة لتهيئة وإعداد الطلاب للمشاركة في اختبارات البرنامج الدولي لتقييم الطلاب لعام 2021 منذ مارس 2020. وتستهدف اللجنة إجراء دراسة علمية لقياس قدرات الطلاب، وفقًا لمفردات ومهارات البرنامج، وإجراء تحليل محتوى للمناهج المصرية في ضوء متطلبات المشاركة في الاختبار. إلا أن هذه الفترة الزمنية قد تكون غير كافية لتحديد ما إذا كان نظام التعليم الحالي يزود الطلاب بالمهارات اللازمة للمشاركة في هذه الاختبارات وتحقيق نتائج تعبر تعبيرًا حقيقيًا عن مستوى التعليم الأساسي في مصر، خاصةً وأن هذه المرحلة لم يطالها التغيير الذي شمل السنوات الثلاث الأولى من التعليم الابتدائي والمرحلة الثانوية بصفوفها الثلاثة.

- يظل أنه على الرغم من المشاركات السابقة للطلاب المصريين في اختباري PIRLS و TIMSS، إلا أن وزارة التعليم لم تقدم بيانات تفصيلية عن نتائج الطلاب في هذه الاختبارات، ولم تتح تحليلًا لهذه النتائج على موقعها الرسمي، ولم تعلن عن السياسات التي تم تعديلها لتحقيق نتائج أفضل في المشاركات المستقبلية. بل إن انخفاض مستوى النتائج على مدار المشاركات السابقة يشير إلى احتياج الوزارة لإعادة النظر في التعامل مع نتائج الاختبارات، وإطلاق موقع إلكتروني خاص بإعداد وتأهيل الطلاب والمعلمين والمديرين للمشاركة في هذه الاختبارات، بحيث يتضمن أدلة استرشادية لجميع الفئات وعروضًا تقديمية توضح أهمية المشاركة وتحليلًا لنتائج المشاركات السابقة، وتوفير نماذج للاختبارات بلغات مختلفة تساعد الطلاب على فهم الآلية التي يسير وفقها الاختبار.

قضايا نوعية

- خطة حكومية لاستعادة مكانة "الغزل والنسيج"
- الأسمنت المصري.. حلول لأزمة الإنتاج المعطل

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (16) - 15 ديسمبر 2020

خطة حكومية لاستعادة مكانة «الغزل والنسيج»

تسعى الحكومة المصرية إلى الانتهاء من إنشاء مصنع غزل (1) بشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، والذي يعد الأكبر في صناعة الغزل في العالم، في نهاية العام المقبل 2021. تأتي هذه الخطوة لتطوير قطاع الغزل والنسيج بعدما عانى لسنوات طويلة من تحديات مختلفة أسهمت في تراجع مكانته. فما هي ملامح تلك الخطة؟ وما مدى أهمية هذا القطاع للاقتصاد المصري؟

* بسنت جمال
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تحديات هيكلية

- تعرضت صناعة الغزل والنسيج، على مدار العقود الماضية، لعدة تحديات أسهمت في تراجع قيمة القطاع، حيث بدأت بالأساس عقب قرار الحكومة عام 1994 بتحرير صناعة القطن، إضافةً إلى اعتماد الصناعة على مواد مستوردة من القطن متوسط وقصير التيلة بسبب انخفاض تكلفتها مقارنة بالقطن المصري. زاد هذا الاتجاه بشكل أكبر مع تخفيض التعريفة الجمركية المفروضة على غزل القطن والملابس الجاهزة.

- يعد تقلص مساحة زراعة القطن المصري طويل التيلة من مليوني فدان إلى أقل من 150 ألف فدان أحد أبرز التحديات أمام صناعة الغزل والنسيج. إذ توقع تقرير حديث لوزارة الزراعة الأمريكية، تراجع مساحة زراعة القطن في مصر خلال موسم 2020/2021 بنسبة 35% لتصل إلى 154.7 ألف فدان مقابل 238 ألف فدان في موسم 2019/2020. إلى جانب ذلك، تراجع إنتاج القطن بنسبة 30% ليسجل 936.2 ألف قنطار. وزادت معاناة مزارعي القطن من ارتفاع تكلفة زراعته دون تحقيق هوامش ربح، ما يدفعهم للتحول إلى محاصيل أكثر ربحية.

- يعاني قطاع الغزل والنسيج عدم تجديد وتطوير الميكنة والمحالج، فضلًا عن استيراد غالبية مدخلات الصناعة، وتصدير القطن كخام، وعدم توافر أراضٍ مخصصة للصناعة، وكذلك نقص العمالة المدربة؛ لضعف التعليم الفني. ناهيك عن تدهور أوضاع محالج ومصانع الغزل والنسيج بمدينة المحلة الكبرى على مدار عشرين عامًا، وتعرضها لإهمال ولخسائر فادحة وبيع أراضي الشركات في مزاد علني، الأمر الذي ترتب عليه تسريح الآلاف من العمال.

- لا تزال إجراءات النهوض بصناعة الغزل والنسيج تعاني من البيروقراطية، ثم جاءت جائحة كورونا لتضاعف حدتها، في ظل استيراد مصر المواد الأولية من خمس دول كبرى (هي: الصين، والهند، وتركيا، وإندونيسيا، والولايات المتحدة)، في حين تتركز صادراتها إلى خمس دول أيضًا (هي: الولايات المتحدة، وإسبانيا، وألمانيا، والمملكة المتحدة، وتركيا). وقد تأثرت معدلات إنتاج هذا القطاع وقيمة صادراته خلال الفترة الماضية، بضغط من اضطراب حركة التجارة الدولية.

الأهمية الاقتصادية

- يُنظر إلى قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة كعنصر أساسي للاقتصاد المصري، حيث يوظف نحو 1.5 مليون عامل، ويمثل حوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي، كما يُسهم بنسبة 12% من الصادرات المصرية غير البترولية، و27% من الناتج الصناعي، بحسب الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات. وفيما يلي عرضٌ لتطور صادرات أهم السلع المنتجة في هذا القطاع منذ العام المالي 2011-2012 وحتى الربع الثالث من السنة المالية 2019-2020.

الشكل (1) صادرات قطاع الغزل والنسيج وفقًا للسلع (مليون دولار)

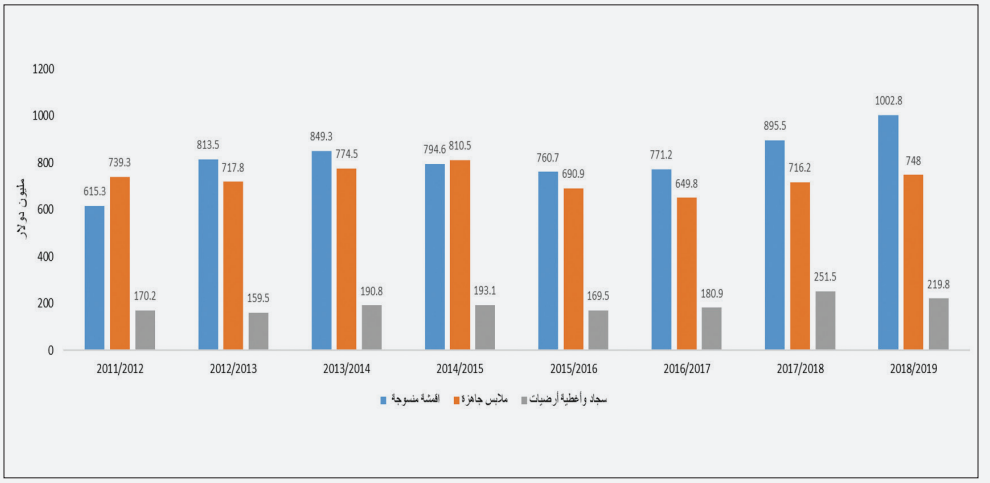

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية – سبتمبر 2020

الشكل (2) صادرات قطاع الغزل والنسيج خلال 2019-2020 (مليون دولار)

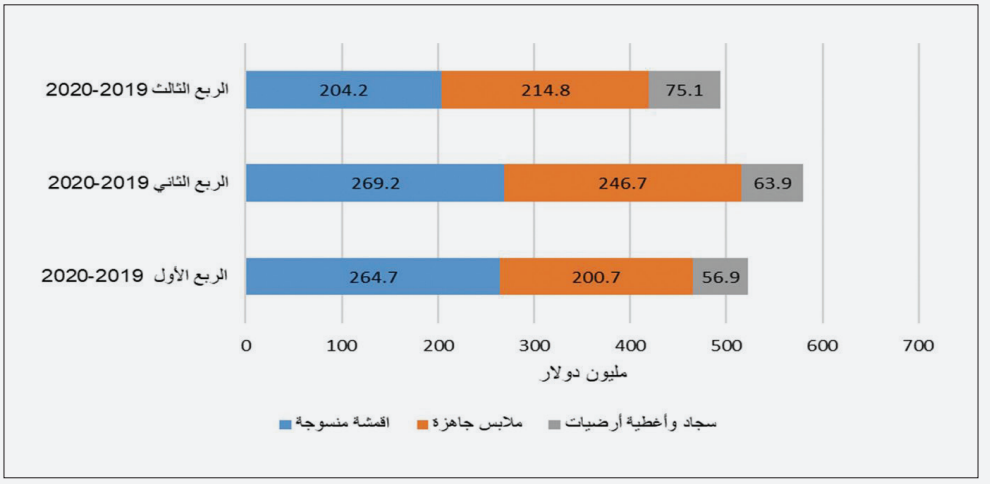

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية – سبتمبر 2020

- يتبين من الشكل (1) أن الأقمشة المنسوجة تحتلّ المركز الأول في قائمة السلع المنتجة في قطاع الغزل والنسيج المصري، حيث احتلت نسبة 50.8% من إجمالي صادرات القطاع خلال العام المالي 2018/2019، تليها الملابس الجاهزة بنحو 38%، ثم السجاد وأغطية الأرضيات بحوالي 11.15%. فيما يوضح الشكل (2)، تراجع قيمة صادرات الأقمشة المنسوجة من 264.7 مليون دولار خلال الربع الأول من العام المالي 2019/2020 إلى 204.2 ملايين دولار خلال الربع الثالث من العام نفسه (يناير - مارس 2020)، في حين ارتفعت قيمة صادرات الملابس الجاهزة من 200.7 مليون دولار إلى 214.8 مليون دولار، وكذلك السجاد وأغطية الأرضيات من 56.9 مليون دولار إلى 75.1 مليون دولار. وبجمع قيمة صادرات السلع الثلاث سالفة الذكر، يُمكن الحصول على حجم صادرات القطاع التقريبي خلال الفترة محل الدراسة.

الشكل (3) صادرات قطاع الغزل والنسيج (مليار دولار)

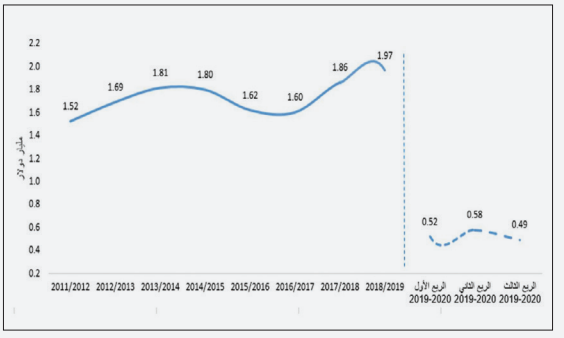

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية - سبتمبر 2020

على حدة، يتضح أن قيمة الصادرات تتزايد بمعدل متناقص، حيث قفزت بنحو 16.31% على أساس سنوي خلال عام 2017/2018، لتتراجع نسبة الزيادة إلى 5.76% خلال 2018/2019. أما عن العام المالي 2019/2020، فيُلاحظ تراجع قيمة صادرات القطاع منذ الربع الأول (يوليو – سبتمبر 2019) وحتى الربع الثالث (يناير – مارس 2020) بحوالي 5.76% وذلك بضغط من تداعيات جائحة كورونا على جميع النواحي الاقتصادية، لا سيما نشاط التجارة الخارجية.

- استحوذت عشر دول على 75.5% من قيمة الصادرات المصرية من الغزل والنسيج خلال عام 2019 بقيمة 652 مليون دولار. حيث استحوذت تركيا على النصيب الأكبر من صادرات الغزل والمنسوجات المصرية، تليها إيطاليا بنحو 123 مليون دولار، ثم الجزائر عند 68 مليون دولار. وهو ما يتضح من الشكل الآتي:

الشكل (4) توزيع صادرات الغزل والمنسوجات لأهم 10 دول خلال 2019 (مليون دولار)

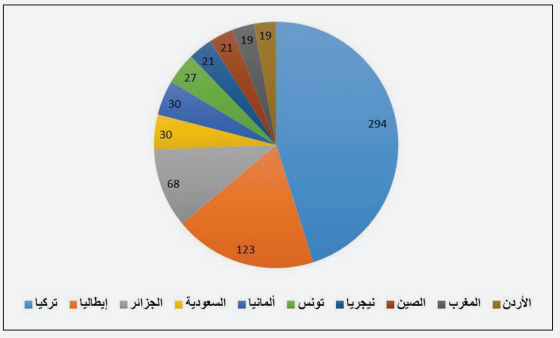

المصدر: المجلس التصديري للغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية

- ثمة زيادة ملحوظة في قيمة صادرات قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة منذ 2011/2012 وحتى 2018/2019 بنحو 85.2% إلى 1.97 مليار دولار، لكن بالنظر إلى كل عام

- بخصوص توزيع صادرات المفروشات المنزلية وفقًا للدول، يُلاحظ تركيز نحو 74.2% من صادرات القطاع خلال العام الماضي في عشر دول، على رأسها: الولايات المتحدة، تليها ألمانيا وإيطاليا.

الشكل (5) توزيع صادرات المفروشات المنزلية لأهم 10 دول خلال 2019 (مليون دولار)

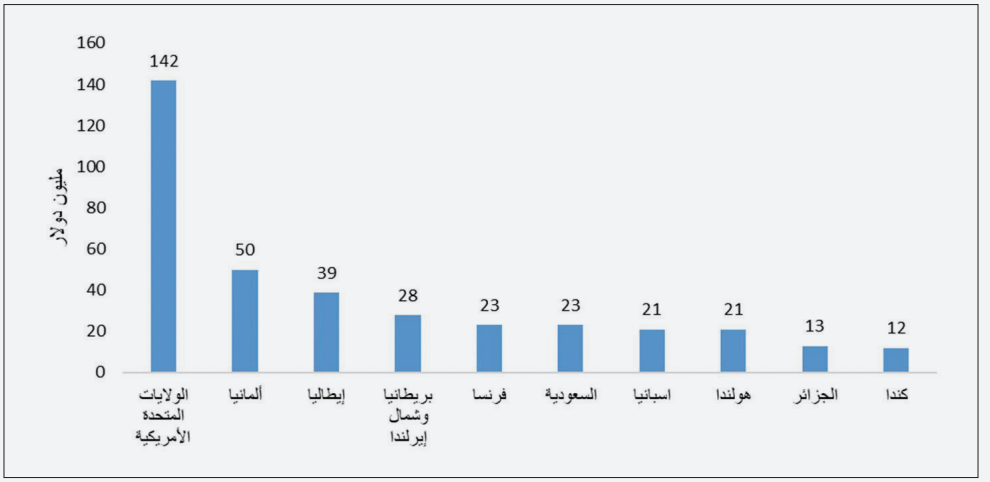

المصدر: المجلس التصديري للغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية

جهود الهيكلة والتطوير

- وضعت الحكومة المصرية خطة لتطوير قطاع الغزل والنسيج بتكلفة تبلغ 21 مليار جنيه، من ضمنها مبلغ 10 مليارات جنيه لتطوير الآلات والمعدات، بالإضافة إلى 10 مليارات جنيه أخرى للمنشآت الجديدة بالمصانع، فضلًا عن تخصيص 700 مليون جنيه لتدريب العمال على استخدام الماكينات الجديدة عبر تشييد ثلاثة مراكز للتدريب على استخدام التكنولوجيا الحديثة.

- ترتكز خطة التطوير على إنشاء كيانات قوية من خلال دمج 32 شركة قطن وغزل ونسيج ليصبح عددها 9 شركات فقط، مع تعيين أعضاء منتدبين جدد للكيانات الجديدة بهدف تحسين أداء الإدارات، مع الاستعانة بفريق تسويق بالتعاون مع وكلاء عالميين لتسويق منتجات الشركات.

- تأسيس أكبر مصنع غزل في العالم مع تطوير نحو 65 مبنى ضمن المشروع لتكون جاهزة لاستقبال أحدث الآلات والماكينات، فضلًا عن افتتاح وتشغيل عدد من مصانع الغزل والنسيج بعد تطوير إنشاءاتها ودعمها بأحدث الآلات والماكينات بحلول عام 2022. ويقام هذا المصنع على مساحة 62.5 ألف متر مربع، ويستوعب أكثر من 182 ألف مردن غزل، بمتوسط طاقة إنتاجية 30 طن غزل يوميًّا. وتستغرق الأعمال الإنشائية للمصنع نحو 14 شهرًا بتكلفة تقديرية نحو 780 مليون جنيه (48.75 مليون دولار).

- بشكل عام، تستهدف خطة تطوير قطاع الغزل والنسيج تحقيق ثلاثة مليارات جنيه خلال خمس سنوات، وذلك في ضوء الاستمرار في تنفيذ برنامج هيكلة وتطوير قطاع الغزل والنسيج، المقرر الانتهاء منه نهاية عام 2022.

الأسمنت المصري.. حلول لأزمة الإنتاج المعطل

تُعد صناعة الأسمنت أحد المحركات الرئيسية لصناعة التشييد والبناء في الاقتصاد المصري، لكنها تواجه تحديات منها وجود طاقات إنتاجية معطلة، نظرًا لتراجع الطلب، وارتفاع كلفة مكونات هذه الصناعة، ما جعل سعر الأسمنت المصري أعلى من نظيره في دول أخرى بالمنطقة. ناهيك عن سيادة مفاهيم مغلوطة لدى البعض حول ذلك القطاع، وهو ما يكشفه هذا التقدير، بل ويطرح مقترحات لمواجهة تحدياته.

*** د. نهى بكر**
عضو الهيئة الاستشارية بالمركز المصري للفكر والدراات الاستراتيجية

مؤشرات الصناعة

- تُسهم صناعة الأسمنت المصرية وحدها، بحوالي 1% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، بينما تشكل قرابة 10% من الإنتاج القومي للصناعة المصرية، من خلال 24 شركة بإجمالي 46 خط إنتاج، وإجمالي طاقة إنتاجية 82 مليون طن سنويًّا.

- تنقسم الاستثمارات في صناعة الأسمنت إلى عشرة خطوط تملكها الحكومة المصرية من خلال شركتين، فضلًا عن ثماني شركات استثمارات مصرية، وشركتين كاستثمارات سعودية مصرية مشتركة، أما باقي الشركات فهي استثمارات يونانية، وفرنسية، وسويسرية، وألمانية، وإسبانية، وبرازيلية، ومكسيكية، علمًا بأن تكلفة إنشاء خط الأسمنت تتراوح ما بين 110 و150 مليون دولار أمريكي، بخلاف تكلفة الأراضي والمرافق والبنية التحتية.

- يُمثّل إجمالي حجم الاستثمارات في صناعة الأسمنت في مصرأكثر من 250 مليار جنيه مصري، فيما يحوز هذا القطاع على عمالةمباشرة تصل إلى 50 ألف شخص، وأخرى غير مباشرة تصل إلى 200 ألف شخص.

تحديات متعددة

- **الفجوة بين العرض والطلب:** حيث إن الطاقة الإنتاجية لقطاع الأسمنت أكبر من الطلب المحلي والخارجي عليها، حيث تصل القدرة الإنتاجية لهذا القطاع إلى 82 مليون طن مقارنة بطلب محلي وخارجي يصل إلى 49 مليون طن في عام 2019، ما يعني أن هنالك طاقة معطلة تصل

إلى 33 مليون طن لسلعة لا تصلح للتخزين. ومن المتوقع أن ينخفض الطلب السنوي إلى 45 مليون طن مع نهاية عام 2020، وبالتالي ستتزايد الطاقة المعطلة إلى 37 مليون طن.

- **ندرة الفرص التصديرية:** حيث تتعزز أزمة الطلب في صناعة الأسمنت بسبب ارتفاع سعر المنتج المصري، مقارنة بنظيره إقليميًّا من تركيا والسعودية واليونان وإسبانيا، فلدى تلك الدول فائض للتصدير تكلفته وتسعيره أقل من الأسمنت المصري الذي يتزايد سعره نظرًا لتزايد كلفة مكونات الإنتاج.

- **ارتفاع التكلفة الإنتاجية للأسمنت:** وذلك لعدد من العوامل، منها: رفع الدعم عن الطاقة التي تمثل وحدها ما بين 50 و70% من تكلفة الإنتاج لمصانع الأسمنت، طبقًا للكفاءة الإنتاجية، بخلاف أن تعويم الجنيه المصري منذ عام 2016 رفع مستلزمات الإنتاج والصيانة والفحم التي يتم استيرادها من الخارج. ناهيك عن ارتفاع منظومة الرسوم على المحاجر والضرائب (كالطفلة، النولون، الفحم)، وكذلك ضريبة القيمة المضافة التي يتحملها المستهلك، لكنها -في الوقت نفسه- تضغط على حجم الطلب على قطاع الأسمنت، بخلاف الضريبة العقارية على المصانع، ورسوم الطرق، وعدم قدرة المصنعين على ترجمة ذلك في الأسعار، مما أدى إلى خسائر فادحة.

- سيادة مفاهيم مغلوطة حول قطاع الأسمنت، من أبرزها:

1 - يسود تصور عام بأن مشروعات البنية التحتية التي تنشط فيها الحكومة تبتلع الطاقة الإنتاجية لمصانع الأسمنت. وبرغم صحة ذلك جزئيًّا، لكن -في المقابل- فإن نشاط هذه المشروعات توازى معه تراجع في اتجاه الأفراد لبناء العقارات في السنوات الست الماضية بسبب طبيعة الأوضاع الاقتصادية، وزيادة المعروض من العقارات في السوق.

2 - ليس صحيحًا كليًّا أن حل مشكلة الأسمنت يكمن في التصدير، لأن الأسواق الإقليمية تصدر منتجها من الأسمنت بأسعار منخفضة تصل إلى 10 و12 دولارًا للطن، مقارنة بسعر الأسمنت المصري، بسبب انخفاض مكونات الإنتاج والضرائب لصناعة الأسمنت في تركيا، والسعودية، والإمارات، والمغرب، ناهيك عن أن لديهم فوائض إنتاجية.

- لا يكمن حل مشكلات صناعة الأسمنت -كما يتصور البعض- في خفض سعر الغاز، إذا ما علمنا أن مصنّعي الأسمنت، عدا مصنع واحد فقط، يستخدمون الفحم وليس الغاز بتكلفة تقل قليلًا عن دولارين، بل إنهم حولوا خطوط الإنتاج من الغاز إلى الفحم في 2014 بتكلفة تتراوح ما بين 10 إلى 15 مليون دولار للخط الواحد، بسبب القصور في إمدادات الغاز حين ذاك.

- ليس صحيحًا أن صناعة الأسمنت بعيدة عن مسارات التنمية إذا علمنا أن أفران مصانع الأسمنت يتم استخدامها للتخلص من النفايات المضرة بالبيئة، مثل البلاستيك، حيث تشترك بعض المصانع مع الحكومة المصرية في حرق النفايات الخطرة المتروكة في الموانئ المصرية، بل وإعادة استخدام النفايات وتدويرها.

متوسط تكلفة طن الأسمنت

البند	التكلفة بالجم
محروقات	300
كهرباء	130
مواد الخام	75
رسوم محاجر	50
ضريبة الطفلة	35
مستلزمات إنتاج	25
تعبئة	85
إجمالي التكلفة المتغيرة	700
تكاليف ثابتة إدارية وتسويقية	100
تكلفة أعباء التمويل	100
إجمالي التكلفة أرض المصنع	900
10%أرباح	90
ضريبة قيمة مضافة	138.6
إجمالي السعر المرجح تسليم مصنع	1128.6
عمولة توزيع	25
متوسط تكلفة نقل وموازين الطرق	100
السعر المرجح للسوق	1253.6

متوسط التكلفة المتغيرة لطن الأسمنت

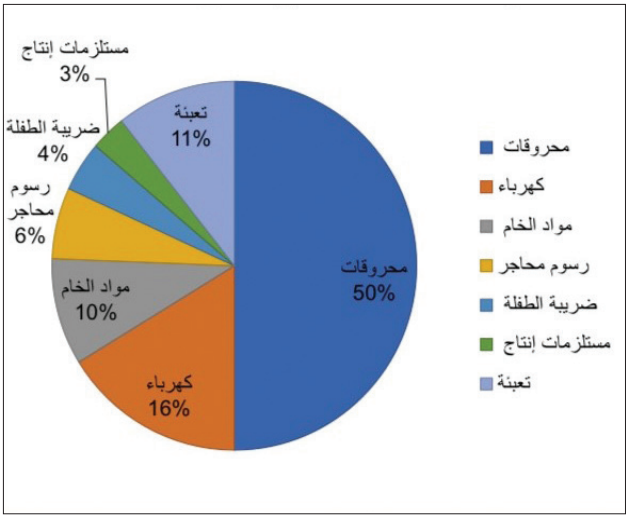

المصدر: شعبة الأسمنت ... غرفة صناعات مواد البنأ

حلول مقترحة

- سعى المصنعون في قطاع الأسمنت إلى التكيف مع تلك التحديات، عبر خفض تكاليف الإنتاج من خلال استخدام الوقود البديل، كما قامت بعض الشركات ببيع بعض الأصول من أراضيها، لكن ذلك أسفر -في المقابل- عن ارتفاع مديونيات المصنعين لدى البنوك، وخفض العمالة، وإغلاق بعض خطوط الإنتاج، مما قد يؤثر على هذه الصناعة الحيوية في الاقتصاد المصري.

- لا تختلف الحلول المقترحة لمواجهة صناعة الأسمنت في مصر عن نظيراتها في الدول الأخرى التي واجهت مشكلة الطاقات الإنتاجية المعطلة، ومنها الصين، وتنقسم هذه الحلول إلى تقديرات تجارية، وأخرى بيئية، ومن أبرزها ما يلي:

- **حلول قصيرة الأمد،** كخفض حجم الإنتاج، بما لا يتعارض مع قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار، على أن تقوم الدولة بدور فعّال في إيجاد المنظومة المناسبة لذلك، عبر التواصل مع شعبة الأسمنت باتحاد الصناعات المصرية، مع مراجعة هذه المنظومة بشكل دوري. مثل هذا الإجراء من شأنه أن يُعيد التوازن بين حجم العرض والطلب في الأمد القريب، ويتيح للسوق العمل في ظل معايير تنافسية طبيعية، دون أن ينجم عن ذلك خروج طاقات إنتاجية من السوق، كما يسمح للمنتجين أيضًا بزيادة الإنتاج إذا ما ارتفعت مستويات الطلب.

- **حلول طويلة الأجل:** حيث يمكن أن تُطبق الحكومة تدبيرًا للحد الأقصى للإنتاج القائم على أساس حصة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون محددة لكل مصنع، له أن يستخدمها، أو يتم بيعها لمصنع آخر، وهو ما يجعل البقاء للأفضل "بيئيًّا"، وهو حل مماثل لما تم تقديمه في عدد من البلدان الأخرى. ويُتيح هذا الحل عدم تنافس المنتجين على الجودة والأسعار فحسب، بل الكفاءة، والحفاظ على البيئة، حيث إن تحديد سقف للإنتاج يستند إلى الانبعاثات من شأنه أن يؤدّي إلى إيجاد توازنٍ بين العرض والطلب.

كيف يفكر العالم؟

السياسة الأمريكية القادمة.. رؤى متعددة لمراكز الفكر

1 - سياسة «بايدن» الخارجية.. دراماتيكية أم براجماتية؟

2 - تحديات وفرص أمام «بايدن» في الداخل الأمريكي

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية

السنة (1) - العدد (16) - 15 ديسمبر 2020

1

السياسة الأمريكية القادمة.. رؤى متعددة لمراكز الفكر

سياسة "بايدن" الخارجية.. دراماتيكية أم براجماتية؟

*** نرمين سعيد**

باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

طرحت مراكز الفكر حول العالم ثلاثة اتجاهات لانعكاس تغير الإدارة الأمريكية من ترامب "الجمهوري" إلى بايدن "الديمقراطي" على السياسات الخارجية لواشنطن بعد فوز الأخير بالسباق الرئاسي، **أولها:** يرى أن ثمة تغيرًا دراماتيكيًّا قادمًا لسياسات "بايدن" مقارنة بـ"ترامب" في عدد من الملفات، **وثانيها:** أن التغير سيكون محدودًا، ولن يكون ملحوظًا، حيث سيُبقي "بايدن" على السياسات الأمريكية نفسها لأنها معنية بالأساس بالأمن القومي، بينما دفع ثالثها بأن "بايدن" سيكون براجماتيًّا، بحيث إنه سيتعامل مع سياسات "ترامب" الخارجية بمنطق ما تجلبه من نفع للولايات المتحدة.

الاتجاه الأول- تغير دراماتيكي

- ذهبت بعض التحليلات إلى أن "بايدن" سيعيد صياغة سياسات واشنطن في عدد من الملفات، وهو ما لفت إليه -على سبيل المثال- "دايفيد ميلر" في تقريره المعنون، على موقع كارنيجي، "كان ترامب عظيمًا بالنسبة لنتنياهو... بايدن سيكون أفضل لإسرائيل". إذ يشير إلى أن خطة "ترامب" غير المتوازنة للسلام الإسرائيلي الفلسطيني قوضت قدرة واشنطن على أن تكون وسيطًا فعالًا في عملية السلام، كما خلقت عقبات أمام التعاون بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ويشير التقرير إلى أنه بدلًا من أن يمنح "بايدن" الإسرائيليين شيكًا على بياض على شاكلة "ترامب"؛ فإنه سيسعى إلى التهدئة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإعادة الانخراط في عملية السلام بطريقة هادفة.

- اتصالًا بهذا الاتجاه، ناقش "خالد الجندي" في تقريره على موقع معهد الشرق الأوسط "زيارة بومبيو الاستيطانية تتوج الجهود التي استمرت أربع سنوات لتدمير حل الدولتين" نفس الفكرة؛ ليؤكد أن إدارة "بايدن" القادمة إن لم تكن مستعدة لإعادة التأكيد على مركزية القانون الدولي وحقوق الفلسطينيين بشكل صارم على عكس سعي "ترامب" إلى نزعهم عنها؛ فإن تقدم عملية السلام سيكون مستحيلًا.

- بدوره، جادل "باراك أرافيد" في مقال له بالمركز العربي بواشنطن بأن صفقات الأسلحة التي تتكلف مليارات الدولارات، والتي أغرى بها "ترامب" دول الخليج، قد تستغرق سنوات للوفاء بها، وإذا قام "بايدن" بإعادة النظر في الصفقات، فمن المحتمل أن يثير ذلك دول الخليج ضد أي دبلوماسية إيرانية، مثل

موقفها خلال إدارة "أوباما". ويختتم المقال بأن أكبر استثمار لـ"بايدن" هو الاتفاق النووي الإيراني، بعد أن أعلن اعتزامه العودة إليه على أساس "الامتثال للامتثال" لتحقيق النجاح، ولكن يجب أن يراعي ذلك المخاوف الإسرائيلية والسعودية والإماراتية بشأن طموحات إيران الإقليمية. كما أن على "بايدن" مخالفة "ترامب" فيما يتعلق بتحديد مصير تعريفات "ترامب" على الصلب والألومنيوم المفروضة حاليًا على الواردات من الاتحاد الأوروبي وحلفاء آخرين باسم الأمن القومي، وعلى الأرجح سيتم إزالتها.

- حسب تقرير "حسين إبيش" المعنون "السعودية والخلافات مع بايدن والديمقراطيين"، في معهد دول الخليج العربية بواشنطن، فقد تعهد "بايدن" بالحد من الدعم الأمريكي لتورط السعودية في الحرب باليمن، وذلك على الرغم من أن إدارة "أوباما" كانت قد دعمت سابقا مشاركة الرياض العسكرية في هذا البلد. ليتوصل التقرير إلى أنه من المرجح أن تعطي إدارة "بايدن" الأولوية للجهود المبذولة لإحياء الحوار مع إيران ربما تحت عنوان واسع لتنشيط خطة العمل الشاملة المشتركة. لذلك، هناك احتمال لوجود توترات كبيرة مع الرياض.

- جادل فريق العمل المكون من خمسة باحثين في التقرير المعنون "تأثير وصول بايدن للسلطة على الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، والمنشور على موقع المعهد الملكي للخدمات بأن سياسات "ترامب" كانت فاشلة في أكثر من ملف، ومنها سياساته التي عزلت طهران وجعلتها أقرب من أي وقت مضى من امتلاك سلاح نووي. لذا، من المتوقع أن تعمل الإدارة القادمة مع دول الخليج بطريقة أبعد من الطريقة الأكثر تخصيصًا التي يفضلها "ترامب"، بينما يمكن للفلسطينيين أن يتوقعوا تجديد تمويل الأونروا، وإعادة فتح بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن.

الاتجاه الثاني- تغييرات محدودة

- يُبرز هذا الاتجاه السياسات الخارجية التي من المرجح أن يستقر عليها "بايدن" أيضًا خلال ولايته. وفي هذا الإطار، أشار "عارف رفيق" في تقريره المعنون "جو بايدن يجب أن يقرر بسرعة موقفه من أطول حرب في أمريكا" والمنشور على موقع معهد الشرق الأوسط إلى أن إدارة "بايدن" القادمة يجب أن تتخذ قرارًا رئيسيًا في الأسابيع والأشهر المقبلة بشأن ما إذا كانت ستتابع التزام الولايات المتحدة بسحب جميع القوات من البلاد بحلول نهاية أبريل 2021، لا سيما أن التورط في السياسة الأفغانية يمثل ثقبًا أسود للولايات المتحدة.

- لذلك، سيحافظ "بايدن" على قرار الانسحاب، ويمكن له -في الوقت نفسه- أن يعمل مع حلفاء في العالم الإسلامي بما في ذلك باكستان وقطر لدعم إجماع جميع الأفغان على مفهوم أوسع وأكثر شمولًا وتقدمية لحكومة إسلامية. لذا، يجب على إدارة "بايدن" أن ترى أن صفقة طالبان مع إدارة "ترامب" هي الخيار الأقل سوءًا؛ إذ لا ينبغي لها أن تتردد في الانسحاب الكامل من أفغانستان إذا ما تمسكت طالبان بنهاية الصفقة.

الاتجاه الثالث- سياسة براجماتية

- دفعت الدراسة الصادرة عن مركز "جون إل ثورنتون" الصيني ومركز "بول تساي" بكلية الحقوق بجامعة ييل، بأن الإدارة القادمة ستحتاج إلى تطوير فكر جديد حول السبل الأكثر فعالية لمواجهة التحديات والفرص في العلاقة بين واشنطن وبكين، سواء لتعزيز التنسيق مع حلفاء واشنطن بشأن الصين، أو تعزيز المصالح

- بدوره، أشار "جوليانو باتيستون" في تقريره المنشور على موقع معهد الدراسات السياسية الدولية إلى احتمالية قيام "بايدن" بإدخال بعض التعديلات على عملية الانسحاب من أفغانستان. ومع ذلك، من المرجح أن يكون موقفه أكثر عقلانية ويمكن التنبؤ به وثابتًا. كما يمكن له الضغط على إسلام أباد من زاوية إقامة علاقات وثيقة للغاية مع بكين، والفساد المؤسسي، وعدم احترام حقوق الإنسان.

الأمريكية في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا وسيادة القانون، بحيث تتمكن واشنطن من حماية الملكية الفكرية الأمريكية والتكنولوجيات الاستراتيجية، مع الحفاظ على القيم الأمريكية لحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.

- يشير "ويليام آلان" في تحليله المعنون "ما الذي يجب على بايدن فعله؟"، والمنشور على مركز الأبحاث الاستراتيجية والدولية إلى أن "بايدن"

وعلى العكس من "ترامب" هو شخص يؤمن بالائتلافات والتعاون. وعلى الرغم من أن وجهة نظر الديمقراطيين عن التحدي الذي تطرحه الصين لا يختلف عن وجهة نظر الجمهوريين، فإن "بايدن" سيحاول التعامل مع الصين من خلال التحالف والتفاوض، مع الإبقاء على سياسات "ترامب" فيما يخص التعريفات الجمركية.

- يؤكد الاتجاه البراجماتي نفسه ما أشار له تقرير مجموعة العمل الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية لعدد من المؤلفين، الذي أشار إلى أهمية تايوان للولايات المتحدة، وتطرق إلى الاتجاهات التي تؤثر على الجوانب الاقتصادية والدفاعية والدبلوماسية لسياسة الولايات المتحدة تجاهها، ليختتم بمجموعة من التوصيات المحددة لتطوير السياسات المحتملة بما يتفق مع المصالح الأمريكية طويلة الأمد في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، مع الاستجابة أيضًا للتحديات الجديدة والناشئة.

- يذهب الاتجاه البراجماتي في تعامل "بايدن" مع السياسات الخارجية لسلفه إلى أن سياسات "ترامب" لم تكن فعالة في بعض الأحيان، وبتسليط الضوء على الاتجاه البراجماتي في التعامل مع أوروبا، يُشير تقرير آخر منشور على موقع المجلس الأوربي للعلاقات الخارجية إلى وجود فرص للتعاون مع حكومة المملكة المتحدة على وجه التحديد، حيث تريد كلتا الحكومتين رؤية قمة مناخية ناجحة في غلاسكو في نوفمبر 2021، وكلاهما يريد إعادة إيران إلى المفاوضات حول برنامجها النووي. كما أن هناك أهدافًا مشتركة تتعلق بمكافحة الفساد، والدفاع ضد الاستبداد، وتعزيز حقوق الإنسان. ويمكن أن تكون هذه الخطوات الآن بمثابة الأساس لعلاقة

خاصة أكثر حداثة في القرن الحادي والعشرين بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

- تأكيدًا للطرح نفسه، أشار "إيان بوند" و"لوجي سكاوزيري" المنشور على موقع مركز الإصلاح الأوروبي إلى أنه على عكس "ترامب"، لن يحاول "بايدن" تقويض الاتحاد الأوروبي أو الناتو، لأنه يعتقد أن المؤسسات الدولية والتعاون متعدد الأطراف يخدم المصالح الأمريكية. وبينما سعى "ترامب" إلى تقسيم الاتحاد الأوروبي من خلال دعم القادة الشعبويين الاستبداديين مثل "فيكتور أوربان" في المجر؛ فإن "بايدن" سيُعلي المبادئ الأمريكية ويدعم الديمقراطيين بما يتناسب مع مصالح واشنطن.

- وعلى الرغم من اتفاق واشنطن المحتمل في عهد "بايدن" والاتحاد الأوروبي في السياسات بشأن ملفات إيران وفلسطين وتركيا؛ إلا أن الخلافات قد تبرز في ملفات أخرى كالاتجاه لعلاقات أكثر تشددًا مع روسيا، أو مع الدول المحورية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كمصر والسعودية، وكذلك فيما يخص ملف الصين.

- **ختامًا،** تصدرت قضايا الخارج اهتمام مختلف مراكز الفكر العالمية لما لها من انعكاسات على التحركات والسياسات الأمريكية المرتقبة التي من شأنها أن تُحدِث تحولات هيكلية في بعض الملفات، وتُبقي على ملفات أخرى دون تغيير. وفي كل الأحوال، تتوجه أنظار العالم أجمع نحو إدارة "بايدن" للنظر في سبل وآفاق تلك التحولات المرتقبة، وتداعياتها المحتملة على مختلف الأنظمة الإقليمية.

2

السياسة الأمريكية القادمة.. رؤى متعددة لمراكز الفكر

تحديات وفرص أمام "بايدن" في الداخل الأمريكي

*** نوران عوضين**

باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ركّزت مراكز الفكر العالمية على الداخل الأمريكي ما بعد فوز "بايدن". فمن ناحية، اتجه بعضها إلى توصيف حالة الاستقطاب السياسي والحزبي والمجتمعي وتداعياتها المختلفة في الولايات المتحدة. ومن ناحية ثانية، سلطت بعض التحليلات الضوء على ما يواجهه الرئيس الأمريكي الجديد من تحديات وكيفية التعامل معها، مع التركيز -في بعض الأحيان- على بعض القضايا البارزة التي أتى في مقدمتها الأمن الغذائي، تلاها التغير المناخي لما له من انعكاسات على السياسات البيئية الأمريكية.

تحولات الداخل

- في مقاله المعنون "هل عملية إعادة الانتخابات هي الأمر الجاري؟"، جادل "جوناثان راوخ" بمعهد بروكنجز بأن الأحزاب قد تحولت إلى معسكرات مستقطبة، ما أدى -في النهاية- إلى انعدام حالة الناخب المتأرجح. فقد نظر الحزبيون إلى انتمائهم الحزبي على أنه مصدر هويتهم الجماعية، ونظروا إلى الطرف الآخر على أنه العدو.

- يتفق مع تلك الرؤية "جون أوستين" الذي رأى في مقاله على موقع معهد بروكنجز والمعنون "حيث يكافح الغرب الأوسط تعيش الترامبية" أن الخرائط الانتخابية في ولايات الغرب الأوسط لم تكن مختلفة تمامًا في عام 2020 عما كانت عليه في عام 2016، وأن أوجه التشابه هذه إنما تكشف عن أن الاستقطاب الانتخابي الحالي بسبب الظروف الاقتصادية للمجتمع كان أكثر وضوحًا عما كان عليه سابقًا. ففي عام 2016، فاز "ترامب" بالعديد من مناطق المدن الصناعية القديمة المتعثرة، والتي كانت في السابق معاقل ديمقراطية، فيما نجح "بايدن" في عددٍ من المجتمعات الصناعية القديمة التي كان بعضها سابقًا جمهوريًا تمامًا. هنا، يخلُص الباحث إلى أن هذه الولايات تمثل نموذجًا مصغرًا للانقسام الوطني المتعمق، لكنها تقدم بعض الأدلة على أنه يمكن رأب الصدع من خلال اتباع سياسات من شأنها إحداث تنويع اقتصادي على المدى الطويل.

- اتصالًا بذلك، جادل "ويليام جالستون" في مقاله المنشور على موقع "بروكنجز" بأنه على الرغم من أن هامش فوز "بايدن" كان أصغر من المتوقع، فقد استحق الثناء على توحيد الأمريكيين الذين لم يرغبوا في أن يكون "ترامب" رئيسًا؛ فقد تمثلت نقاط قوة "بايدن" في قدرته على الاحتفاظ بمكاسب الديمقراطيين بين ما يسمى "الناخبين الأمريكيين الصاعدين" (من النساء، والشباب، والناخبين في المناطق الحضرية، ومجموعات الأقليات)، بل يكاد يكون من المؤكد أن المكاسب التي حققتها هذه المجموعات حولت خسائر الديمقراطيين لعام 2016 في ولايات الجدار الأزرق إلى انتصارات حيوية ساعدت في نقل جورجيا وأريزونا إلى العمود الديمقراطي لأول مرة منذ عقود.

- على خلاف ذلك، يرى "هانز كوندناني" في المقال المنشور بمعهد "تشاتام هاوس" والمعنون "خمسة دروس رئيسية لإدارة بايدن"، أن نتيجة الانتخابات قد أوضحت أن أمريكا لم ترفض "الترامبية"، وأنها لا تزال مستقطبة بشدة، حيث لا يزال "ترامب" شخصية مهمة داخل الحزب الجمهوري، ما يعني أنه في حال إقرار إدارة "بايدن" أي سياسات مختلفة عن نهج "ترامب"، فمن المتوقع أن تكون هناك معركة بين إدارة "بايدن" والمحافظين، وبخاصة مع الاعتماد على "ترامب" نفسه.

- فيما يتعلق بإدارة الانقسام، ترى "ليزلي فينجاموري" في مقال لها على موقع معهد "تشاتام هاوس"أن نتائج الانتخابات الأمريكية لعام 2020 تكشف عن أن الولايات المتحدة منقسمة بشدة، ليس فقط بالنسبة لمجمل التصويت الشعبي؛ بل كان هناك أيضًا انقسام داخل الولايات، حيث وجه الأمريكيون الذين صوتوا لـ"بايدن" دعمهم للمرشحين الجمهوريين بالاقتراعات التشريعية، والعكس صحيح، وذلك على خلاف عام 2016، حيث لم تقسم ولاية واحدة تصويتها، حيث اختارت جميع الولايات الخمسين رئيسًا وأعضاء مجلس الشيوخ من الحزب نفسه. وبحسب الكاتبة، تمثلت إحدى النتائج الرئيسية للانتخابات في الانقسام الاقتصادي بين الناخبين الجمهوريين والديمقراطيين، حيث صوت 16% من المقاطعات لصالح "بايدن" وهو ما يمثل 70% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة. أما النسبة المتبقية التي فاز بها "ترامب" فقد شكلت أقل من 30%.

تحديات محتملة

- أشار المقال المنشور على موقع المعهد الإيطالي لدراسات السياسة الدولية والمعنون "الوجوه المعروفة والوجوه الجديدة: فريق جو بايدن الجديد"، إلى أنه سيتعين على "بايدن" أن يأخذ في الاعتبار الضغوط القادمة من مجموعات القوى المعارضة في واشنطن، وتحديدًا الجناح التقدمي للحزب الديمقراطي، الذي دعا إلى نظام تقدمي وتعددي، بجانب المعتدلين المقتنعين بأنّ المواقف المتطرفة لبعض زملائهم في الحزب قد أثّرت في تحقيق انتصار مقتضب في الغرفة التشريعية، وأخيرًا الجمهوريين الذين من المتوقع أن يحتفظوا بأغلبية في مجلس الشيوخ بعد الاقتراع في جورجيا، والذين ستكون أصواتهم ضرورية لتأكيد التعيينات.

- كذلك، اقترحت "فينجاموري"، في مقالها المشار له سابقًا، بأن على الرئيس الأمريكي المقبل البحث عن قضية من شأنها توحيد كل من الديمقراطيين والجمهوريين معًا، وهنا تبرز الصين باعتبارها أداة لتوحيد الداخل الأمريكي،

حيث يمكن أن تساعد تلك القضية في بناء دعم واسع من الحزبين لأجندة محلية تستثمر في التعليم والبحث والتطوير، وتستهدف صناعات محددة، بغرض زيادة قدرة الولايات المتحدة على التنافس مع منافسها الجيوسياسي الرئيسي.

- على الرغم مما يُتصور بشأن أهمية وضع سياسات من شأنها معالجة الانقسام الحزبي، والذي -بدوره- يمهد نحو معالجة حالة الاستقطاب والانقسام داخل المجتمع الأمريكي؛ يرى "أندريه إم بيري" بمعهد "بروكنجز" في مقاله المعنون "مذكرة إلى الرئيس المنتخب بايدن: لا تدلل القلق العنصري الأبيض"، أن ما ينبغي فعلًا النظر إليه هو معالجة العنصرية، حيث أشار الباحث في هذا الإطار إلى أن التعافي الاقتصادي من جائحة كورونا متفاوت بشكل صارخ لصالح البيض على حساب السود. ولذلك، إذا أراد "بايدن" أن يعالج بلدًا مقسمًا حقًّا، فلا ينبغي له تدليل القلق العنصري الأبيض بشأن فقدان المكانة والامتياز، بل ينبغي أن يقدم أجندة تعالج العنصرية في الماضي والحاضر، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بتفكيك السياسات العنصرية التي أوجدت مثل هذا الانقسام في المقام الأول.

- امتدت تحليلات الباحثين أيضًا إلى سبل المعالجة الداخلية لقضية التغير المناخي، لا سيما في ضوء التزام الرئيس الأمريكي الجديد بأن تكون القضية إحدى أولوياته الأربع الأولى. وبحسب التقرير المعنون "توقعات الطاقة بناءً على الانتخابات الأمريكية" الصادر عن معهد "بروكنجز"، سيكون جمهور الناخبين إلى جانب الإدارة فيما يتعلق بما سيتم اتخاذه من سياسات مناخية، حيث إن غالبية الناخبين المسجلين يعتبرون تغير المناخ عاملًا مهمًّا يؤثر على قرارات التصويت الخاصة بهم، بالإضافة إلى أن ثلثي البالغين الأمريكيين يعتقدون أن الحكومة الفيدرالية لا تفعل سوى القليل للحد من آثار تغير المناخ.

- مع ذلك، يرى كلٌّ من "تيم بينتون" و"دانييل كويجين" في مقالهما المنشور على موقع "تشاتام هاوس" المعنون "تمتلك جورجيا الآن مفتاح العمل المناخي الحقيقي"، أن جولة

الإعادة المرتقبة في انتخابات مجلس الشيوخ على ولاية جورجيا ستقرر مصير أجندة "جو بايدن" التقدمية للمناخ. ففي حال سيطرة الجمهوريين على مجلس الشيوخ، فمن المتوقع أن تكون هناك صعوبة في تحقيق توافق داخل الكونجرس فيما يتعلق بتطبيق سياسات "بايدن" المناخية. وعلى الرغم من ذلك، أشار التقرير إلى أنه يمكن تجاوز الكونجرس من خلال استخدام الأوامر التنفيذية، لكن السهولة التي ألغى بها "ترامب" أوامر "أوباما" تظهر أن هذا ليس حلًّا طويل الأجل. وعليه، يمكن لـ"بايدن" أن يلجأ إلى إجراء تعيينات لرؤساء الوكالات الفيدرالية ذوي ميول مناخية جنبًا إلى جنب مع استخدام القوانين الحالية، مثل قانون الهواء النظيف.

- ووفقًا لـ"جوزيف ألدي" بمركز بيلفر للعلوم والشئون الدولية، ينبغي على الإدارة الجديدة اعتماد معيار أسعار الكربون لتوجيه سياسة الولايات المتحدة سواء عبر لوائح وكالة حماية البيئة (EPA) أو مشتريات البنتاجون أو العمل مع الكونجرس أو التفاوض مع الحكومات الأجنبية؛ فهذا المعيار من شأنه أن يؤدي إلى استجابة حكومية كاملة، ويضع الأساس لجهد شامل للاقتصاد في مكافحة تغير المناخ.

- **أخيرًا،** لفتت "لورين باوير" بمعهد "بروكنجز" النظر إلى قضية الأمن الغذائي عبر مقالها "جائع في عيد الشكر: تحديث لخريف 2020 حول انعدام الأمن الغذائي في الولايات المتحدة"، حيث أوضحت الباحثة أن قضية انعدام الأمن الغذائي بين الأسر الأمريكية باتت من أكثر المؤشرات لفتًا للانتباه، ففي حين أفاد عددٌ قليل من الآباء بأن أطفالهم لم يحصلوا على طعام كافٍ في أكتوبر مقارنةً بأولادهم في وقت سابق من انتشار الوباء، وَجَدَ مسحان أن ما يقرب من 10% من آباء الأطفال الصغار (أولئك الذين لديهم أطفال فقط تتراوح أعمارهم بين صفر وخمسة أعوام) أبلغوا أن أطفالهم ليس لديهم طعام كافٍ ويفتقرون إلى الموارد لشراء المزيد.

- وأضافت الباحثة أن انعدام الأمن الغذائي يعد مؤشرًا رئيسيًا على الضائقة الاقتصادية، إذ يميل انعدام الأمن الغذائي إلى الارتفاع قبل أن تلحق معدلات الفقر به. وعليه، ينبغي على الإدارة الجديدة أن تدفع في اتجاه عمل المناطق التعليمية والولايات ووزارة الزراعة الأمريكية معًا لتسريع الجداول الزمنية لتوزيع الفوائد. علاوة على ذلك، ينبغي أن تكون المدفوعات الإجمالية ضرورية في البداية لتعويض الفجوة الحالية في التغطية.

- **إجمالًا**، يواجه الداخل الأمريكي -على شاكلة مثيله الخارجي- جُملة من التحديات التي تتزامن مع فيروس كورونا، واحتجاجات العدالة العرقية، وتراجع الاقتصاد القومي. وفي الوقت الذي يدرس فيه البعض تداعيات الاستقطاب الحزبي والانقسام المجتمعي على تماسك الداخل؛ سلط آخرون الضوء على بعض القضايا الشائكة التي تنتظر معالجات جادة من الرئيس "بايدن". وأيًّا كانت وجهة النظر في الداخل الأمريكي؛ تظل التحديات التي يواجهها غير مسبوقة بكل المقاييس.

بيانات وإحصائيات

- مصر على مؤشر التنافسية العالمي

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (16) - 15 ديسمبر 2020

مصر على مؤشر التنافسية العالمي

يقيس مؤشر التنافسية العالمي القدرة التنافسية للدولة، وهي تعرف بأنها مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية. ويتكون المؤشر من 12 محورا، تضم 103 مؤشر. تمثل البيانات الإحصائية 70% من قيمة المؤشر، فيما تمثل الاستبيانات 30% منها، ويتم تطبيق مؤشر التنافسية على مستوى 141 دولة حول العالم. وفيما يلي نعرض أبرز المؤشرات المصرية ومقارنتها بعدد من الدول حول العالم، حسب ورودها في تقرير التنافسية العالمي 2019.

*** هبة زين**
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ترتيب مصر بمؤشر التنافسية العالمية إجمالًا وبالمؤشرات الفرعية وفقًا لتقرير التنافسية العالمي 2019

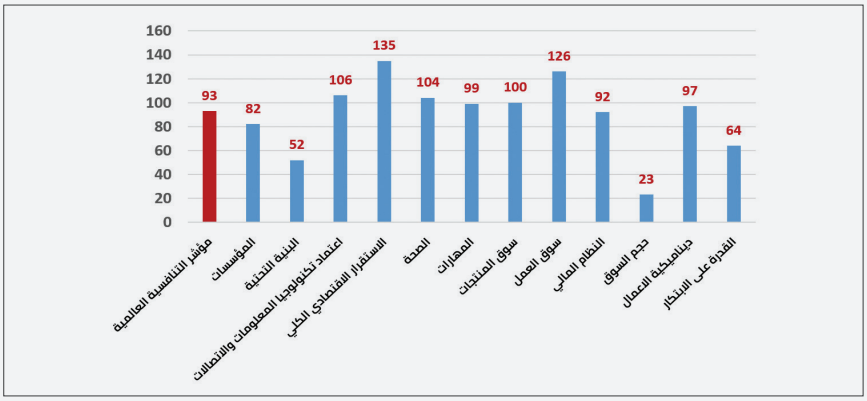

ترتيب مصر وعدد من الدول بمؤشر التنافسية العالمية الإجمالي وفقًا لتقرير التنافسية العالمي 2019

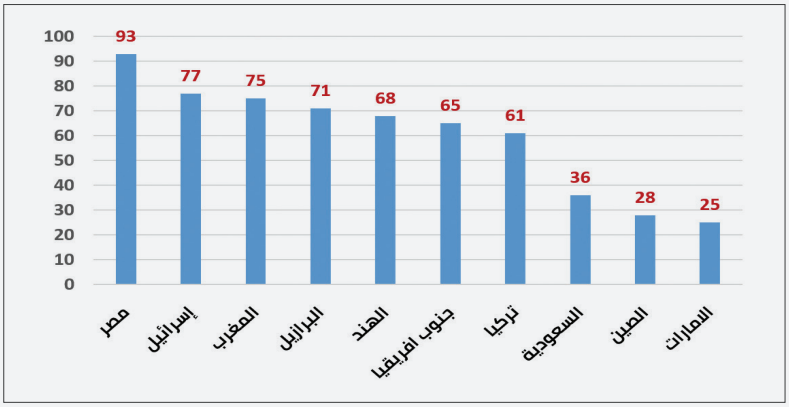

ترتيب مصر وعدد من الدول بمحوري المؤسسات والبنية التحتية وفقًا لتقرير التنافسية العالمي 2019

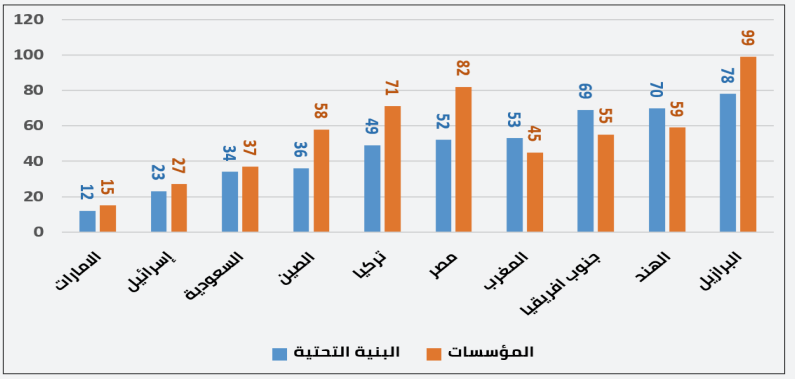

أبرز قيم وترتيب مصر بعدد من مؤشرات محوري المؤسسات والبنية التحتية وفقًا لتقرير التنافسية العالمي 2019

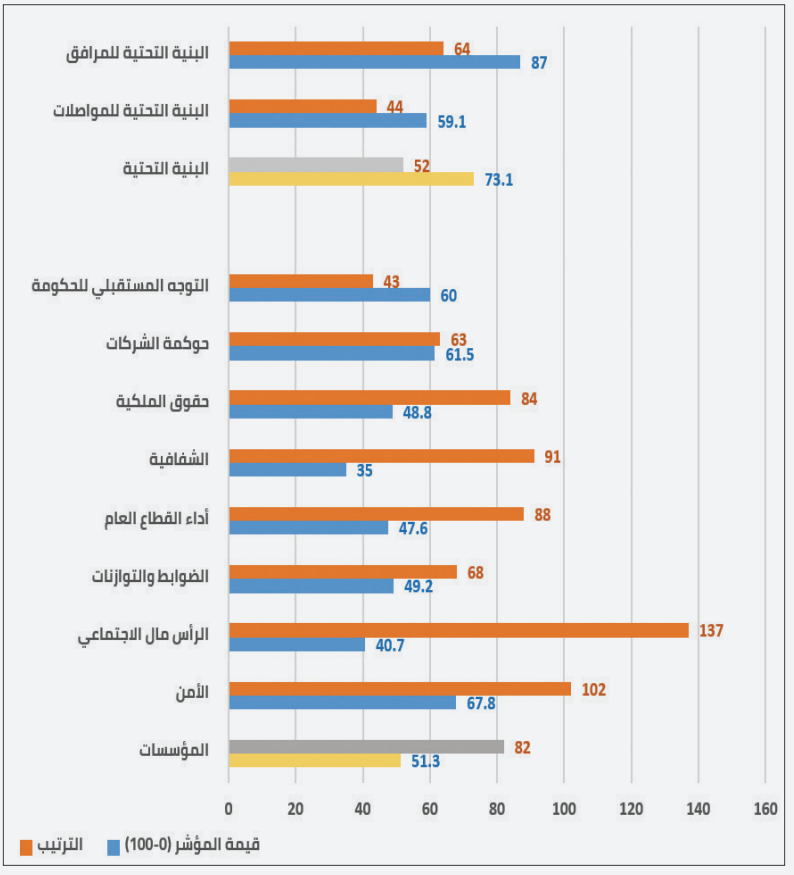

ترتيب مصر وعدد من الدول بمحوري الاستقرار الاقتصادي الكلي واعتماد تكنولوجيا المعلومات وفقًا لتقرير التنافسية العالمي 2019

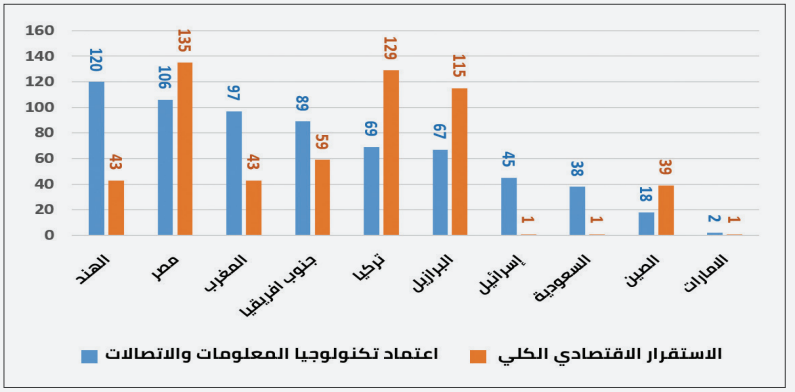

ترتيب مصر وعدد من الدول بمحوري المهارات والصحة وفقًا لتقرير التنافسية العالمي 2019

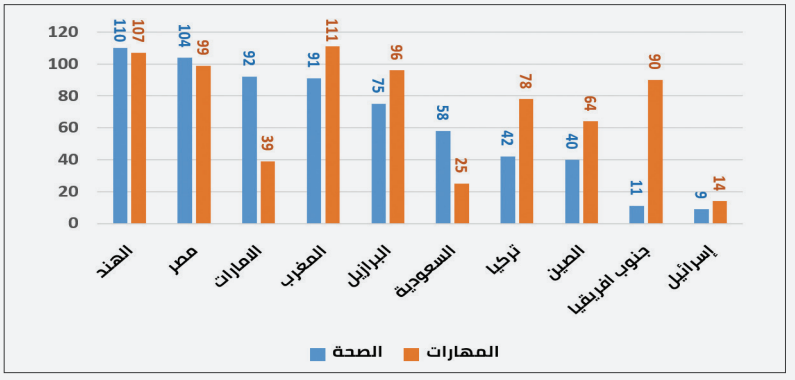

ترتيب مصر وعدد من الدول بمحوري سوق العمل وسوق المنتجات وفقًا لتقرير التنافسية العالمي 2019

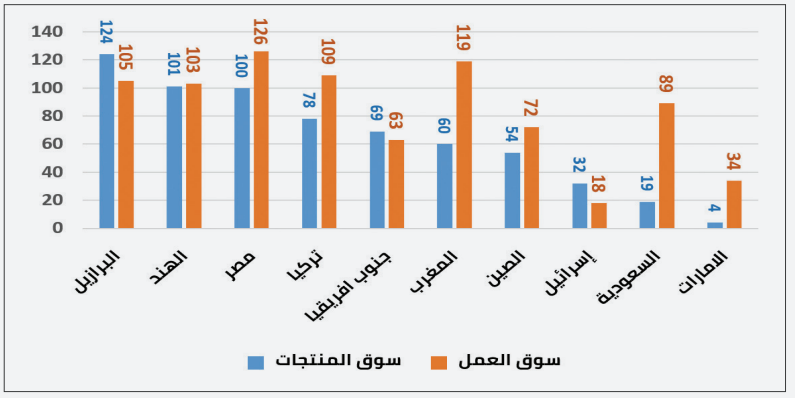

أبرز قيم وترتيب مصر بعدد من مؤشرات محاور المهارات وسوق المنتجات
وسوق العمل وفقًا لتقرير التنافسية العالمي 2019

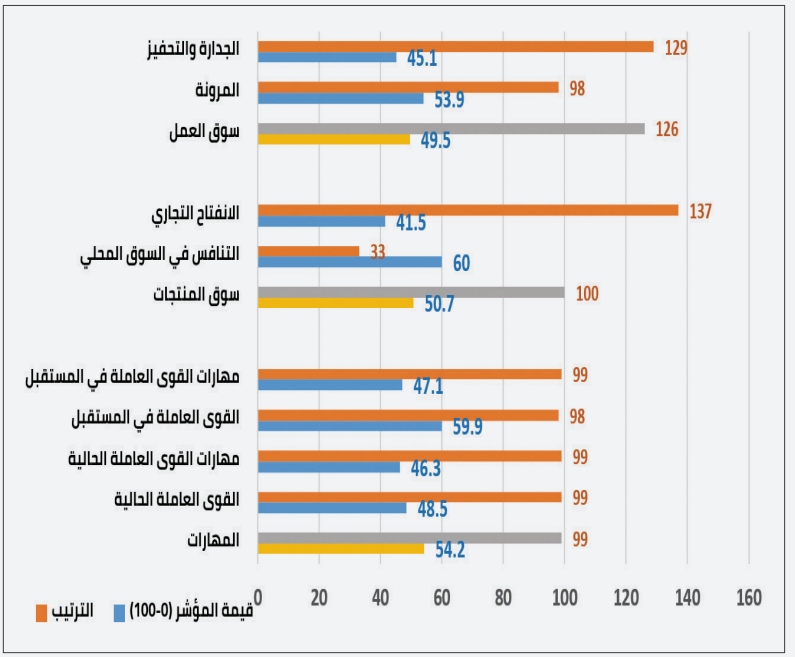

ترتيب مصر وعدد من الدول بمحوري حجم السوق والنظام المالي وفقًا لتقرير التنافسية العالمي 2019

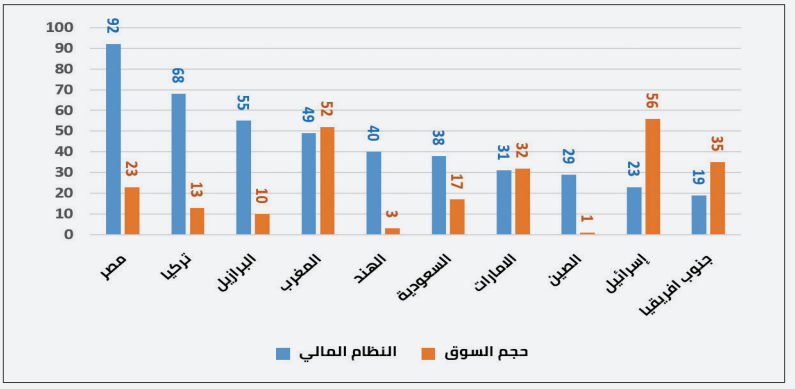

ترتيب مصر وعدد من الدول بمحوري ديناميكية الاعمال والقدرة على الابتكار وفقًا لتقرير التنافسية العالمي 2019

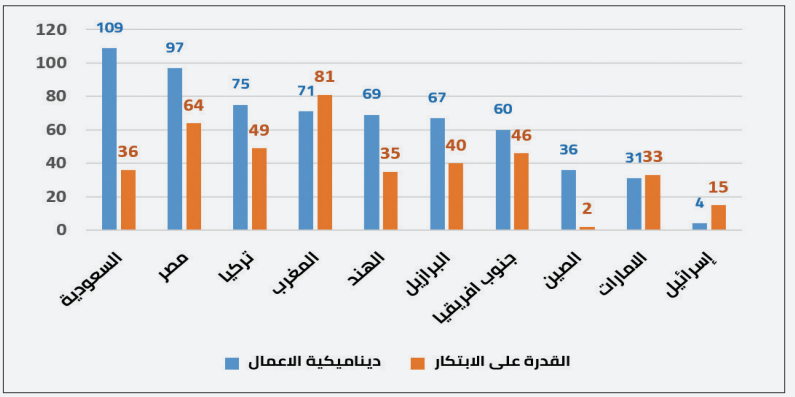

أبرز قيم وترتيب مصر بعدد من مؤشرات محاور النظام المالي وديناميكية السوق
والقدرة على الابتكار وفقًا لتقرير التنافسية العالمي 2019

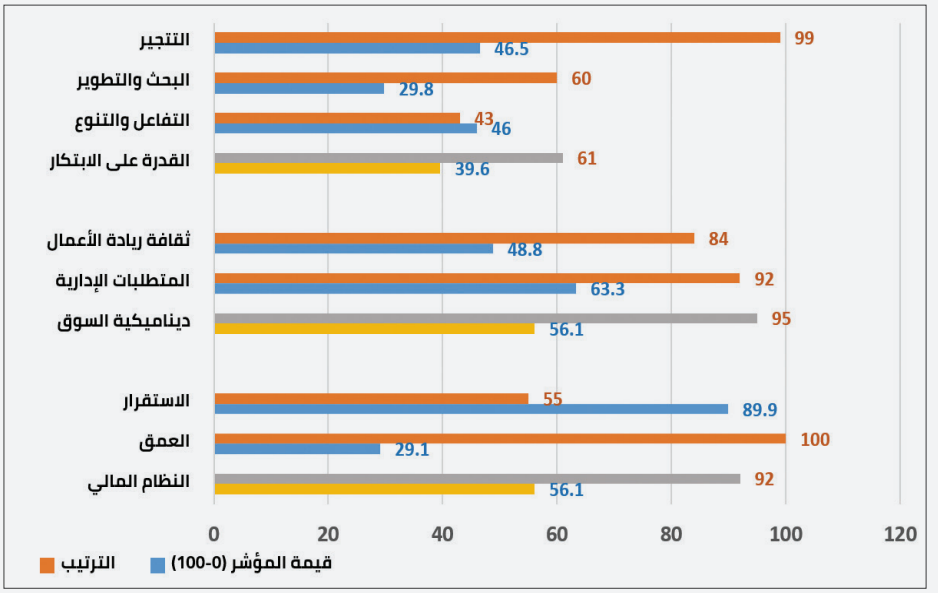

انتظرونا

توقعات 2021

يحتجب العدد القادم من دورية « تقديرات مصرية» عن الصدور، نظرا لتزامنه مع الإصدار السنوي « توقعات 2021» الذي يطرح فيه المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

سيناريوهات عديدة لأبرز القضايا والأزمات في العالم وإقليم الشرق الأوسط ومصر في العام المقبل. يشارك في الإصدار مجموعة كبيرة من أبرز الخبراء والباحثين في مصر.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام ٢٠١٨ كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية © 2020

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

100 شارع الميرغني
مصر الجديدة,القاهرة,مصر

+20226905861
+20226905862
+20226905863

www.ecsstudies.com
/ecsstudies